الأمم المتحدة

A/65/173

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٢٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

الوفاء بالوعد: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدَّم عملا بقراري الجمعية العامة ٦٣/١٥٠ و ٦٤/١٣١ اللذين طلبت بمقتضاهما الجمعية تقديم استعراض شامل لفترة السنتين عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين والتقدم المحرز فيما يتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية، وما يواجه ذلك من تحديات، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتألف التقرير من المقدمة ومن خمسة فروع: الفرع ثانيا يضم معلومات أساسية من أجل تعزيز إدراج الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية السالفة الذكر، بما في ذلك الآثار المترتبة على الأزمات العالمية بالنسبة للمعاقين؛ والفرع ثالثا يفحص حالة إدراج الإعاقة وذوي الإعاقات فيما يتصل بـ: (أ) العمليات الجارية بالنسبة للأهداف الإنمائية؛ (ب) التقدم والتحديات و؛ (ج) رصد وتقييم مؤشرات الأهداف الإنمائية، فيما يعرض الفرع رابعا الخيارات المطروحة لتحديث البرنامج العالمي، بينما يضم الفرع خامسا نظرة عامة على الحالة الراهنة لبيانات وإحصاءات

* A/65/150.

270810 240810 10-46468 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الإعاقة. كما يقدِّم التقرير توصيات للمضي قُدما بالأهداف الإنمائية للألفية الشاملة للإعاقة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها من جانب الدول الأعضاء وسائر الأطراف صاحبة المصلحة استنادا إلى: (أ) الإطار المعياري الدولي بشأن الإعاقة بما في ذلك برنامج العمل العالمي والقواعد الموحدة والاتفاقية ذات الصلة؛ (ب) الإطار القائم بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتنفيذ والرصد والتقييم و (ج) إحصاءات الإعاقة المعزَّزة لأغراض رصد وتقييم التقدم المحرز في (أ) و (ب). أما المرفقان فيقدمان مزيدا من المعلومات التقنية بوصفها معلومات أساسية تدعم التوصيتين: (أ) خيارات لعمليات تحديث برنامج العمل العالمي و (ب) ما يتم مستقبلا من وضع واستخدام إحصاءات الإعاقة دعما لعملية الرصد والتقييم الشاملة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – معلومات أساسية بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية والإعاقة: الأزمات المتعددة للحالة العالمية الراهنة والأشخاص ذوو الإعاقة ٥

ألف – أثر الأزمات المتعددة على ذوي الإعاقة ٥

باء – التصدي للتحديات ٧

ثالثا – تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمعاقين ٨

ألف – الأهداف الإنمائية للألفية والإعاقة ٨

باء – تعميم مراعاة منظور الإعاقة ضمن مسار العمليات القائمة في مجال رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها ١٢

جيم – اتخاذ الإجراءات: إتاحة عمليات الأهداف الإنمائية للألفية للجميع ١٣

دال – التقدم والمبادرات ١٤

رابعا – عمليات تحديث برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعاقين ٢٣

خامسا – بيانات وإحصاءات الإعاقة ٢٤

ألف – استخدام الإحصاءات لدمج منظور للإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٥

باء – جمع البيانات والإحصاءات بشأن الإعاقة ٢٥

جيم – بناء القدرات ٢٦

دال – الخطوات المقبلة ٢٦

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات ٢٧

ألف – الاستنتاجات ٢٧

باء – التوصيات ٢٨

المرفق الأول – خيارات لعمليات تحديث برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين ٣٢

المرفق الثاني – مواصلة وضع واستخدام إحصاءات الإعاقة دعما لعملية الرصد والتقييم الشاملة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية ٤٠

أولا – مقدمة

١ – تدعو الأهداف الإنمائية للألفية، المستقاة من إعلان الألفية الصادر في عام ٢٠٠٠، جميع الأطراف صاحبة المصلحة، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الثمانية بحلول عام ٢٠١٥. وتركز الأهداف المذكورة على الحد من الفقر المدقع وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق الاستدامة البيئية وصولا إلى تحسين حياة أفقر سكان العالم. ولقد جاءت هذه الأهداف أيضا بمثابة تعبير عن حقوق الإنسان الأساسية شاملة في ذلك القيم الإنسانية وحقوق الإنسان المقبولة عالميا للجميع.

٢ – وقد التزمت الأمم المتحدة منذ نشأتها، تم إزاء حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة وهو ما تم تدوينه في اتفاقية دولية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ وتطرح الاتفاقية المعتمدة مؤخرا بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن برنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، إطارا معياريا دوليا معزَّزا للتنمية التي تشمل عنصر الإعاقة[(١)] وقد تهيأت بذلك قوة دفع ومنبر فريد يتم من خلالهما مشاركة المجتمع الإنمائي العالمي الأوسع نطاقا.

٣ – وقد كررت الجمعية العامة، من خلال قراريها ١٥٠/٦٣ و ١٣١/٦٤، التزام المجتمع الدولي بتعزيز إدراج الإعاقة ضمن عمليات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم فاعلين في التنمية ومستفيدين منها.

٤ – وجاء الاستعراض والتقييم الخامس لبرنامج العمل العالمي فيما يتصل بالمعاقين، فضلا عن الاستعراض المكتبي الذي تم للتقارير القطرية الصادرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/64/180، الفصل الثاني ألف) ليقدما صورة مختلطة توحي ببعض التقدم المحرز بالنسبة لتعميم المنظور المتعلق بعنصر الإعاقة في مسار التنمية ضمن سياق الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنهما آثارا شواغل بشأن ما إذا كانت ''بارزة بوضوح'' إلى حد كبير ضمن الأولويات الإنمائية الوطنية.

٥ – ويأتي هذا التقرير ليسلط الأضواء على الحاجة الماسة لدمج منظور الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية عند هذا المنعطف الدقيق من عام ٢٠١٠. كما يوصي التقرير باتخاذ الإجراءات التي تكفل رسم ما تبقى من مسار الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الأهداف

(١) تعبير التنمية ''الشاملة للإعاقة'' في هذا التقرير يشير إلى السياسات والبرامج والأنشطة الإنمائية التي تشمل جميع الأطراف صاحبة المصلحة وتتسم بأنها تستجيب بإزاء الإعاقة في تصميمها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما يكفل مواصلة بذل جهود جماعية في هذا الشأن خلال ما يتجاوز عام ٢٠١٥. وهذا التقرير مقدَّم فيما يستعد المجتمع الدولي لعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يبشر بكونه آية تدل على أهمية الأهداف الشاملة، كما يسلِّم أيضا بضرورة أن يصبح المعاقون جزءا لا يتجزأ من جميع عمليات الأهداف الإنمائية السالفة الذكر.

ثانيا – معلومات أساسية بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية والإعاقة: الأزمات المتعددة للحالة العالمية الراهنة والأشخاص ذوو الإعاقة

٦ – شهدت السنوات القليلة الماضية سلسلة من الأزمات العالمية غير المسبوقة بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأزمات الغذاء والطاقة وتغيُّر المناخ إضافة إلى تزايد النزاعات والأزمات الإنسانية من قبيل ما حدث مؤخرا من زلازل في هايتي. وهذه الأزمات المتعددة الجوانب أدت إلى تراجع المكتسبات التي تحققت بل أنها تنطوي على إمكانية خلق عقبات على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (انظر A/64/665، الفرع ثانيا باء). وبما يترتب على هذا الوضع من آثار خطيرة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ألف – أثر الأزمات المتعددة على ذوي الإعاقة

٧ – ينجم عن التراجع الاقتصادي آثار مدمِّرة على حياة الكثيرين في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وطبقا لدراسة حديثة فإن وتيرة التعافي ما برحت بطيئة وغير متكافئة عبر البلدان ولا سيما في الاقتصادات النامية، كما أن التعافي لن يكون كافيا بما يحقق تحسينات يُعتد بها تطرأ على الظروف الاجتماعية في معظم البلدان[٢]. وأي انخفاض ممكن أن يحدث في الإنفاق العام يمكن بدوره أن يؤدي إلى تفاقم حالة المعاقين الذين يعانون أصلا من قصور الحصول على الخدمات الاجتماعية وخاصة في البلدان النامية.

٨ – وكنتيجة للأزمة العالمية في الغذاء فقد دُفع عدد آخر قوامه ١٠٥ من ملايين البشر إلى وهدة الفقر طبقا لتقديرات البنك الدولي[٣] بما يشهد بأن الجوع أصبح أقرب إلى مشكلة ''فقر'' منه مجرَّد مشكلة توافر الغذاء. وفي غمار أي أزمة في الأغذية فإن حالة الاستضعاف

(٢) الأمم المتحدة، الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها، ٢٠١٠: تقرير مستكمل في منتصف عام ٢٠١٠ (نيويورك، أيار/مايو ٢٠١٠).

(٣) البنك الدولي، خطر مزدوج: الاستجابة إزاء ارتفاع أسعار الأغذية والوقود، مجموعة الثمانية، مؤتمر قمة هوكايدو – طوكيو، (طوكيو، ٢٠٠٨).

العام إزاء الإعاقة تجنح إلى الزيادة[٤]: فالأمهات اللائي يعانين سوء التغذية من المرجَّح أن يلدن أطفالا مصابين بإعاقات، والأطفال سيئو التغذية من المرجح أكثر أن يصابوا بقصور ما من شأنه أن يتطور إلى إعاقة. ومن ثم فإن أزمات الغذاء/الطاقة ما برحت تشكل تحديات جديدة بالنسبة للمهمشين بمن فيهم المعاقون حيث تضيق أمامهم أكثر سُبل الحصول على التغذية والتدفئة والكهرباء.

٩ - وطبقا لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) فإن ما مجموعه ٩٨ في المائة من عدد يبلغ ٢١١ مليون نسمة مصابون بأمراض طبيعية سنويا وهم يعيشون في البلدان النامية. وغداة الزلزال المدمر في هايتي فإن ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة كان مقدَّرا أنهم أصيبوا، وكثير منهم من المرجح أن يعيشوا وهم مصابون بإعاقات في الأجل الطويل[٥]. كذلك فالأشخاص ذوو الإعاقة كثيرا ما يكونون من بين صفوف أكثر الأفراد تعرضا لوطأة المخاطر الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان[٦] على نحو ما تشهد به تقارير صدرت بشأن ما حدث حين لم يتم إخلاء المعاقين مع غيرهم خلال اندفاعة الهرب فرارا من حالات الفيضان وعصف الرياح عندما ضرب إعصار نرجس ميانمار في أيار/مايو ٢٠٠٨[٧].

١٠ - وهناك نزاعات يشهدها العالم اليوم بأكثر من أي وقت مضى، بل إن الحروب تتجه إلى أن يطول أمدها أكثر من ذي قبل[٨]. إن النزاع يمثل سببا رئيسيا للإعاقات البدنية، كما أن صدمة الحروب تسبب اضطرابات عقلية وانفعالية. وقد عانت أفغانستان ٢٠ سنة من الحرب التي تركت أشخاصا معاقين وكثيرا ما لا يكونون ظاهرين أمام عيون مجتمعهم وهو أمر يمكن أن يكون مهلكا في حالة الحرب: فور انتهاء نزاع ما قد يجد المعاقون أن أحوالهم

---

(٤) متاح من http://www.unicef.org/nutrition/index_emergencies_html.

(٥) الشراكة العالمية للإعاقة والتنمية، شارك البنك الدولي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم حلقة نقاشية بشأن ''هايتي: التعمير للجميع'' خلال مؤتمر المانحين الدولي لصالح هايتي، مقر الأمم المتحدة، ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ بالتعاون مع حكومة كندا ودولية المعاقين. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في http://gpdd-online.org/events/docs/Haiti_Side_Event.doc.

(٦) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل) التقرير العالمي بشأن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٧: تعزيز السلامة والأمن في الحضر (المملكة المتحدة ومؤسسة أيرثسكان بالولايات المتحدة، ٢٠٠٧). الفصل الأول.

(٧) الشراكة العالمية للإعاقة والتنمية والبنك الدولي ''أثر تغيُّر المناخ على ذوي الإعاقة'' (٢٠٠٩).

(٨) ''النزاع وإعادة التأهيل على أساس مجتمعي''، الرسالة الإخبارية الدولية بشأن إعادة التأهيل على أساس مجتمعي وشواغل المعاقين، عدد ٣٢ (كانون الأول/ديسمبر - آذار/مارس ٢٠٠٠) متاحة على http://www.hoalthlink.org.uk/PDFs/cbrnews32.pdf.

تفاقمت عندما يفقدون من يكفلون لهم الرعاية فضلا عن الافتقار إلى المسكن والإعانات والأغذية المتاحة والمياه والمرافق الصحية والهياكل الأساسية[٩].

باء – التصدي للتحديات

١١ – على خلفية الأزمات العالمية المتعددة والتحديات الناشئة، استجابت الحكومات، فضلا عن المجتمع الإنمائي، بطرق شتى من خلال وضع تدابير محدَّدة في مجال السياسة واتخاذ مبادرات جديدة. ويتمثل التحدي في المراعاة الكاملة لحالة المعاقين ودمج احتياجاتهم وشواغلهم في عمليات التكيُّف المرتبطة بالأزمات من أجل أن تصبح الاستجابات متاحة لكل فرد.

١٢ – وفي معرض الاستجابة إلى الأزمة المالية العالمية فقد عمدت بلدان مختلفة إلى وضع حِزم تحفيز اقتصادية من أجل توليد فرص العمل وتهيئة دعم متنوع للإيرادات وزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وفيما تهدف هذه الحِزم إلى أن تكون ''لصالح الفقراء'' بصورة واضحة إلاّ أن الأمر ما زال بعيدا عن ضمان المدى الذي يمكنها فيه أن تلبي وتدمج احتياجات المعاقين الذين يعيشون في حال من الفقر.

١٣ – وخلال وقوع الأزمات الإنسانية أو نشوب النزاعات يجنح ذوو الإعاقات إلى أن لا تتوقف عندهم الأنظار ومن ثم فغالبا ما يستبعدون من جهود الإغاثة[١٠]. ويسلِّط تقرير الأمم المتحدة بشأن القطاع العام في العالم لعام ٢٠١٠ الأضواء على أهمية شمول جميع السكان بمن في ذلك المعاقون في كل جانب من جوانب الجهود الإنمائية المبذولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حالات ما بعد انقضاء النزاع[١١].

١٤ – وفيما تسير خطى التخطيط من أجل عمليات التعمير الرئيسية في كثير من البلدان في مرحلة ما بعد الكوارث، فإن حالة المعاقين واحتياجاتهم لا بد من إدراجها منذ البداية الأولى ضمن عمليات تخطيط وتصميم وبناء الملاجئ الدائمة والمدارس والعيادات الصحية وسائر المباني، بحيث يتاح الوصول إليها أمام الجميع. ومن الأمور الأفضل من حيث فعالية التكاليف

---

(٩) هاريس وإنفيلد، الإعاقة والمساواة وحقوق الإنسان: دليل تدريبي للمنظمات الإنمائية والإنسانية (إكسفورد: أوكسفام – المملكة المتحدة، ٢٠٠٣.

(١٠) دال. بوشر ''لا تتجاهلوا المعاقين في هايتي''، هفنغتون بوست، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، متاح على: http:www.huffingtonpost.com/dale-busber/don't-overslook-people-with_b_455471.htlm.

(١١) الأمم المتحدة، تقرير القطاع العام في العالم لعام ٢٠١٠: إصلاح الإدارة العامة بعد انقضاء النزاع: التحديات والممارسات والدروس المستفادة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.H.1)، الفصل الثاني.

تصميم بناء خال من الحواجز بدلا من إعادة تحديد بناء قائم من أجل أن يصبح الدخول إليه متاحا بصورة كاملة للأشخاص ذوي الإعاقة[١٢].

١٥ - وفيما تمثِّل حزم التحفيز الاقتصادية وغيرها من التدابير المتصلة بالأزمات استجابات قصيرة الأجل، إلاّ أنها تتيح فرصا لتمهيد المسرح من أجل إصلاحات أوسع نطاقا وأطول أجلا من حيث وضع السياسات وأُطر الميزانيات الاجتماعية الاقتصادية المستجيبة لحالات الإعاقة. وخلف كل أزمة تلوح فرصة للمضي قُدما بالأهداف الإنمائية الشاملة لعنصر الإعاقة بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وبما يفيد جميع أفراد المجتمع في الأجل الطويل.

ثالثا - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمعاقين

ألف - الأهداف الإنمائية للألفية والإعاقة

١٦ - من منظور لدورة الحياة يمكن أن تصيب الإعاقة أي فرد في أي مرحلة من دورة حياته. وفي الوقت الحالي يقدَّر أن هناك فردا واحدا من بين كل عشرة أفراد على مستوى العالم كله يعيش حالة أو أكثر من حالات الإعاقة. وفي ظل الاتجاهات العالمية المتعلقة بشيوخة السكان، فإن الأشخاص البالغين من العمر ٦٠ سنة وما فوقها من المتوقع أن يزيدوا من ٦٧٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٥ ليصبحوا ١,٩ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠. ومن ثم يتوقع زيادة حدوث اختلالات أو إعاقات بين صفوف عامة السكان. وعندما يؤخذ في الاعتبار العائلات والأسر المعيشية التي تضم معاقين فمعنى ذلك أن نسبة أكبر بكثير من السكان تصبح متضررة بفعل الإعاقة.

١٧ - هذا الجانب العالمي من الإعاقة، فضلا عن أهميته لجميع السكان عبر الحدود الوطنية والأجيال والحالة الاجتماعية - الاقتصادية ومراحل الحياة المختلفة، فهو يتطلب أن يكون ''منظور الإعاقة'' جزءا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات كما يسلِّط الضوء على ضرورة أن يستثمر المجتمع في عمليات الشمول البيئية وفي إتاحة الفرص للأفراد فيما يتعلق بعمليات التخطيط والتصميم والتشييد التي من شأنها أن تهيئ تكيُّفا معقولا يلبي احتياجات وقدرات جميع من يستخدمونها.

١٨ - والإعاقة مسألة مشتركة في كل القطاعات. وجميع الأهداف الإنمائية للألفية لها صلتها بالإعاقة والمعاقين. وبرغم أن التزام الأمم المتحدة إزاء حقوق المعاقين وضرورة شمولهم

(١٢) لمزيد من المعومات انظر http://www.make-development-incIusive.org/toolsen/pcm1.pdf.

أمر يرد ضمنا في جميع جوانب الأهداف الإنمائية للألفية فإن هذا لا يؤدي تلقائيا إلى إدراجها، لا في الجهود العامة ولا المحددة من الأهداف الإنمائية للألفية[١٣].

١٩ - وفي هذا السياق تدعو الحاجة إلى حد كبير لضمان أن يكون من شأن جميع غايات ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية أن تحدد وترصد وتقيِّم أثر السياسات والبرامج ذات الصلة على حالة المعاقين بحيث تكفل الأدوات والآليات الأوَّلية لمعالجة أمر الأهداف المذكورة أعلاه أن تصبح الإعاقة ''بارزة'' في الإطار العام المستخدم لتخصيص المزيد من التمويل والموارد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، باعتبار أن غياب غايات واضحة فيما يتصل بالإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية إنما يمثل فرصة ضائعة إلى حد كبير بالنسبة للتوصل لتحقيق هذه الأهداف لصالح الجميع بمن فيهم المعاقون.

٢٠ - وعلى نحو ما هو موضَّح أدناه فإن الأهداف الثمانية تتصل بسبب مباشر مع النهوض بحقوق المعاقين ومع تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا. وفضلا عن ذلك فإن دمج المعاقين وتحقيق مشاركتهم الكاملة والفعالة في جميع مراحل الجهود الإنمائية أصبح أمرا جوهريا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١ - الفقر والجوع

٢١ - محور التركيز العالمي على الفقر الذي سلطت عليه الأضواء الأهداف الإنمائية للألفية أصبح يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمعاقين. وثمة كم متزايد من البحوث بات يوضح أن أشد القضايا إلحاحا، التي يواجهها ملايين من المعاقين في طول العالم وعرضه، لا تتمثَّل بالضرورة في إعاقتهم ولكن في فقرهم. كما أن البيانات المتاحة تشير إلى أن المعاقين وأسرهم المعيشية يواجهون خطرا أكبر من حيث الفقر إذ لا يتاح لهم سوى موارد أقل وشبكات دعم أكثر هشاشة[١٤].

٢٢ - ويتمثل خطر اقتصار التركيز على النتائج المتجمعة في احتمال تحقيق الهدف الإنمائي الأول من خلال التركيز على ''أقل الفقراء فقرا'' أو هؤلاء الذين من الأيسر'' الوصول إليهم مما يؤدي بالتالي إلى أن يُترك خلف المسيرة الأكثر فقرا والأشد تهميشا ومنهم بالذات ذوو الإعاقة.

---

(١٣) ب. أيورو ن جروو و لام. كابلان، ''معدلات التطعيم بين الأطفال المعاقين في إكوادور: نتائج غير متوقعة'' مجلة طب الأطفال، المجلد ١٥١، عدد ٢ (آب/أغسطس ٢٠٠٧) صفحة ٢١٨ -٢٢٠.

(١٤) ربيكا ييو ''الفقر المزمن والإعاقة'' ورقة معلومات أساسية، رقم ٤ (سومرست، المملكة المتحدة، الإجراءات المتعلقة بالإعاقة والتنمية، ٢٠٠١). يتاح مزيد من المعلومات على الموقع http://www.chronicpoverty.org/uploads/publication_files/WP04_yeo.pdf.

٢ - التعليم

٢٣ - يوضح تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠[١٥] أن الصلة بين الإعاقة والتهميش في التعليم واضحة في البلدان على اختلاف جميع مستويات التنمية. وحتى في بعض البلدان التي أصبحت على وشك تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي، يمثِّل الأطفال ذوو الإعاقة الأغلبية من هؤلاء الذين يتم استبعادهم. وقد أورد التقرير أسماء بلدان قليلة كان لديها أكثر من ٩٠ في المائة من نِسَب الالتحاق بالمدرسة للأطفال في المجموعة العمرية ٧ إلى ١٥ سنة في عام ٢٠٠٢ بينما كان هناك نسبة ٥٨ في المائة من الأطفال ذوي الإعاقة[١٥] كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلث الأطفال خارج المدرسة مصابون بإعاقة[١٦].

٣ - مساواة الجنسين وتمكين المرأة

٢٤ - تواجه النساء المعاقات تمييزا مزدوجا سواء على أساس نوع الجنس أو الإعاقة. ويوضح التمييز الجنساني في سياق الإعاقة أن النساء والفتيات من ذوات الإعاقة غالبا ما يواجهن خطر الاعتداء والعنف والإصابة والإهمال[١٧]. والعنف الموجَّه ضد المرأة يمكن أن يكون سببا جوهريا لإعاقة مانعة بالدرجة الأولى. وبالإضافة إلى التسبب في الإصابة فإن العنف يزيد من الخطر الذي تواجهه المرأة في الأجل الطويل فيما يتعلق بالمشاكل الصحية العديدة بما في ذلك الإعاقة البدنية[١٨]. وطبقا لدراسة حديثة فحالات العنف والإيذاء ضد المرأة المعاقة غالبا ما تكون مستترة. حيث يصاحبها باستمرار شعور عميق بالوصمة والعار يرتبط بجانبي الجنس والإعاقة[١٩].

---

(١٥) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٠، متاح من http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/MDG%20Report%202010%20EN%20r15%20-low%20res%2020100615%20-pdf.

(١٦) ج. بلسكوت وكاف. إيكليندي ''منظور تاريخي بشأن تعليم الأشخاص المعاقين (٢٠٠٦) وارد في منشور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، ٢٠٠٧ الجزء ثانيا، الفصل ٣.

(١٧) الفقرة (ف) من ديباجة الاتفاقية.

(١٨) م. إيلزبرغ ول. هيسي، بحث العنف ضد المرأة؛ دليل عملي للباحثين والنشطاء، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة: منظمة الصحة العالمية، PATH، ٢٠٠٥، الفصل الأول.

(١٩) ماريت هوييم كفام وستيني هيلوم براسن ''العنف والإيذاء ضد النساء المعاقات في ملاوي، تقرير ٥٧٦ ألف، سلسلة البحوث الصحية معهد سنتيف SINTEF للبحوث المتعددة التخصصات، أوسلو، ٢٠٠٦.

٤ - الصحة

٢٥ - يمكن لحالات وفيات الأطفال المعاقين دون سن الخامسة أن ترتفع إلى نسبة ٨٠ في المائة حتى في البلدان التي يكون قد تم فيها خفض متوسط معدل وفيات الأطفال إلى نسبة ٢٠ في المائة [٢٠]. وتوضح دراسات عديدة أنه فيما تكون بعض المجتمعات قد شملت أطفالا معاقين ضمن ما يبذل فيها من جهود توعية فكثيرا ما لا يتلقى الأطفال المعاقون التحصينات الموحَّدة والرعاية الأساسية ''لرفاه الطفل'' حتى في البلدان البالغة التقدم[١٣].

٢٦ - ويمكن للتعقيدات أثناء الحمل والولادة أن تسبب الوفاة والإعاقة بين صفوف النساء في سن الإنجاب حيث يقع ضحيتها أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ سنويا[٢١]. وتواجه النساء المعاقات تحديات خاصة في سُبل الحصول على ثقافة الصحة الإنجابية إذ غالبا ما ينظر إليهن على أنهن غير ناشطات جنسيا[٢٢].

٢٧ - وطبقا لمنظمة الصحة العالمية فإن فيروس نقص المناعة البشرية يمكن أن يسبب حالات إعاقة منها مثلا العمى والتهاب الأعصاب والاضطراب العقلي. ومستويات الإصابة فيما بين المعاقين تساوي أو تزيد على إصابة بقية المجتمع نظرا لقصور حصول المعاقين على فرص التثقيف الملائمة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية أو على المعلومات أو خدمات الوقاية أو الدعم (وهو ما يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات بالغة الخطورة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية). وبالإضافة إلى ذلك فثمة نسبة مئوية كبيرة من المعاقين يمكن أن تتعرض للعنف الجنسي الذي اتضح أنه واحد من الأسباب الرئيسية لانتشار معدل مرتفع من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين صفوفهم[٢٣].

٥ - الاستدامة البيئية

٢٨ - المخاطر البيئية - مثل سوء المرافق الصحية وتدني نوعية المياه يمكن أن تسبب إعاقات ترتبط بالحالة الصحية. ومن ناحية أخرى فثمة حاجة ماسة إلى جعل الإتاحة البيئية أولوية عليا بالنسبة لجميع السكان بمن فيهم المعاقون.

---

(٢٠) وزارة التنمية الدولية، الإعاقة والفقر والتنمية (لندن، ٢٠٠٠).

(٢١) تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠٠٩، اليونسكو، التغلب على عدم المساواة: أهمية الحوكمة (باريس، ٢٠٠٩).

(٢٢) ج. ماكسويل وج. بلسيز ود. دافيد (دليل صحي للنساء ذوات الإعاقة (بيركلي، كاليفورنيا، مؤسسة هسبرلان، ٢٠٠٧).

(٢٣) منظمة الصحة العالمية برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وموجز السياسات الصادر عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، نيسان/أبريل ٢٠٠٩، متاح على http://data.unaids.org/pub/Manual/2009/jc1632_policy_briedf_disabllity_en.pdf.

باء – تعميم مراعاة منظور الإعاقة ضمن مسار العمليات القائمة في مجال رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها[٢٤]

١ – آلية الرصد العالمية

٢٩ – دعما لجهود الحكومات والمجتمع المدني في تحقيق الأهداف المتوخاة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، تعمل الأمم المتحدة في أربعة مجالات للنشاط هي: (أ) الرصد، (ب) التحليل؛ (ج) إذكاء الوعي وشن الحملات والتعبئة و (د) الأنشطة التنفيذية[٢٤]. ويضطلع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بإجراء تحليل لرصد التقدم صوب تحقيق الأهداف المذكورة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وهو يضطلع بدور مهم لدمج عنصر الإعاقة في جميع العمليات المتعلقة بتلك الأهداف الإنمائية.

٢ – ثغرات البيانات والإعاقة

٣٠ – ثغرات البيانات القائمة حاليا بشأن الإعاقة ضمن سياق تقييم ورصد الأهداف الإنمائية ما زالت تشكل تحديا رئيسيا. ويمكن لهذا العنصر بدوره أن يكون مؤشرا بين مؤشرات أخرى يدل على قصور الاهتمام فيما يتعلق بالإعاقة ضمن عمليات الأهداف الإنمائية. على أن البيانات المتاحة يمكن استخدامها لدعم دمج الإعاقة في سياق العمليات الحالية فيما يتصل بتقييم ورصد الأهداف الإنمائية، فيما يلزم لجهود التقييم والرصد الجارية والجديدة أن تعمل على إضافة عنصر متعلق بالإعاقة بوصفه جزءا من جهودها الشاملة المبذولة لجمع البيانات.

٣ – جمع البيانات

٣١ – يضم بعض البلدان نُظما للإبلاغ تنطوي على بيانات بشأن الإعاقة. ولكن ليس لكل البيانات المتاحة ميزة بلوغ المستوى الدولي. كما أن المصادر الأخرى للبيانات تحوي دراسات إفرادية محدَّدة أو استقصاءات توضيحية في عدد قليل من البلدان.

---

(٢٤) يتاح مزيد من المعلومات من واقع اجتماع فريق الخبراء الذي نظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الصحة العالمية بشأن موضوع ”تعميم منظور الإعاقة ضمن السياسات والعمليات والآليات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية: التنمية للجميع“ جنيف، نيسان/أبريل ٢٠٠٩، متاح على http://www.un.org/disabllitles/default.asp?id=1469.

٣٢ - وعلى سبيل المثال، فما برح عدد لا بأس به من البلدان تجمع في تعداداتها واستقصاءاتها بيانات بشأن تعليم واستخدام المعاقين. ويمكن لهذه البيانات أن تقدِّم معلومات عن التقدم نحو الهدف ١ (باء) العمالة والهدف ٢ ألف (التعليم). أما البيانات المتعلقة باختلافات الجنسين في مجال التعليم وتوظيف المعاقين فيمكن استخدامها لتقييم التقدم المحرز نحو القضاء على الفروقات الجنسانية في مجالي التعليم والاستخدام (الهدف ٣). وبالنسبة للجوانب الأخرى من الأهداف، مثل الحصول على المياه والمرافق الصحية[٢٥] وصحة الطفل والأم والجوع - الفقر، فإن البيانات المتعلقة بالمعاقين شحيحة للغاية إن لم تكن معدومة، ومن شأن الدراسات الإفرادية أن تقدِّم بعض الرؤى الثاقبة في هذه القضايا.

٤ - إدراج الإعاقة في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

٣٣ - التركيز على دمج الإعاقة ضمن المؤشرات الراهنة سوف تزداد فعاليته من حيث تعزيز إدراج بيانات الإعاقة بدلا من اقتراح أي مؤشرات جديدة تتصل بالإعاقة، وهذا سوف يقتضي تحديد تلك المؤشرات التي يمكن تصنيفها حسب الإعاقة على نحو له قيمته إذ أن بعض المؤشرات قد لا تتيح مثل هذا التصنيف.

٣٤ - إن إدراج الإعاقة ضمن الأهداف المحدَّدة يمكن أن يقوم على أساس (أ) ما إذا كان الهدف ''بالغ الطموح'' من أجل التوصل إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥ وأن جميع الأهداف الأخرى يمكن أن ترتبط بها و/أو (ب) مدى إتاحة البيانات المصنَّفة بشأن الإعاقة. والأهداف ١ و ٢ و ٣ يمكن أن تلبي هذين المعيارين، ومع ذلك فمثل هذا النهج يعيبه بعض القيود إذ أن البيانات المتاحة قد لا تكون كافية باستمرار لكي تعكس مدى مغزى أو أهمية قضية من القضايا. وفي مثل هذه الحالة يصبح نطاق البيانات والقرائن محدودا ويمكن بذل جهود بهدف الوقوف على بيانات إضافية من أجل ردم هذه الثغرة.

جيم - اتخاذ الإجراءات: إتاحة عمليات الأهداف الإنمائية للألفية للجميع

٣٥ - يتوقف الالتزام الدولي إزاء ''إتاحة الأهداف الإنمائية للألفية للجميع'' على جعل عمليات وآليات تلك الأهداف الإنمائية شاملة ومتاحة بحق للمعاقين.

٣٦ - وقد عرَّفت الجمعية العامة عنصر الإتاحة على أنه أحد الأولويات الرئيسية بالنسبة لتعزيز تكافؤ الفرص[٢٦] وبوصفه شرطا مسبقا وجوهريا من أجل التصدي بصورة فعالة

---

(٢٥) يتاح مزيد من المعلومات من ''المفاهيم الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية''، ملحق مباشر إلكترونيا، http://www.undg.org/docs/8984/core-concepts-of-fMDGs-Manual-Aprll-2008.pdf.

(٢٦) أكثر من ٢٠ قرارا أعادت التأكيد على أهمية الإتاحة أصدرتها الجمعية العامة منذ اعتماد برنامج العمل العالمي في عام ١٩٨٢ ومن أحدثها القراران الصادران عن الجمعية العامة وهما ١٥٠/٦٣ و ١٣١/٦٤.

لمشاركة المعاقين ضمن عمليات الأهداف الإنمائية للألفية. على أن الجهود المبذولة نحو دمج منظور الإعاقة، فضلا عن التدابير المستهدفة للإتاحة، بحاجة إلى أن تصبح جزءا لا يتجزأ من وضع السياسات. وأي عمليات للتخطيط والتنفيذ تتصل بالأهداف الإنمائية، ولا سيما في مجالات الصحة والتغذية والتعليم وتنمية مهارات العمل والحد الأدنى من الحماية الاجتماعية ونشر التكنولوجيات الملائمة، لا بد وأن تشمل عنصر الدمج منذ بداية وضع السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها بما يكفل إمكانية الإتاحة والاستيعاب المعقول.

دال – التقدم والمبادرات

١ – الدول الأعضاء[٢٧]

٣٧ – أفادت الحكومات بمعلوماتها عن النسبة المئوية لمجموع السكان ذوي الإعاقات على أساس التعداد واستقصاءات قوة العمل ومسوح العينة أو البيانات الإدارية. كما قُدِّمت بيانات بشأن المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية من جانب عدد قليل من البلدان مثل مالطة التي ساقت أمثلة على الموقع النسبي للمعاقين مقارنة إلى مجموع السكان.

٣٨ – وهناك بلدان عديدة مثل كولومبيا ولكسمبورغ والنرويج وبولندا أفادت عن وضع الاستراتيجيات الوطنية لجمع البيانات عن حالة المعاقين.

٣٩ – وثمة بلدان أخرى مثل الجمهورية التشيكية والجبل الأسود ونيكاراغوا وبيرو وسلوفينيا وسنغافورة وضعت خططا وطنية للعمل خلال السنوات الماضية لتحقيق سياسات رئيسية تهدف إلى تقديم الخدمات وتنفيذ البرامج لصالح المعاقين.

٤٠ – وتشير المدخلات الواردة إلى أن الدول الأعضاء تزيد من الجهود التي تبذلها لكي تشمل المعاقين ضمن استراتيجياتها الإنمائية.

استئصال شأفة الفقر

٤١ – انطلاقا من كون العمالة والعمل اللائق أمرين أساسين لتخفيف حدة الفقر فإن كلا من بلغاريا وباراغواي وجمهورية كوريا، من بين بلدان أخرى، تقدِّم منحا وغير ذلك من

(٢٧) قدَّم ٤٣ بلدا مدخلاتها استجابة للمذكرة الشفوية الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ آذار/مارس ٢٠١٠ وهي: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، أوكرانيا، إيطاليا، باراغواي، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جورجيا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، السويد، الصين، العراق، عمان، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كولومبيا، لكسمبرغ، ليبريا، لتوانيا، مالطة، المكسيك، ملاوي، موزامبيق، النرويج، نيكاراغوا، اليابان، اليونان.

صنوف الدعم المالي من أجل توظيف المعاقين، بينما تحدِّد كل من عمان والجمهورية العربية السورية حصصا من أجل استخدام المعاقين. أما كل من الجزائر وبوركينا فاسو وجورجيا والبرتغال وإسبانيا فتقدم برامج للتدريب على مهارات المهن والاستخدام من أجل تعزيز الحصول على فرص العمل أمام المعاقين.

٤٢ - ومن البلدان ما طرح أمثلة على الجهود التي تستهدف بالذات تلبية احتياجات الفقراء الريفيين من ذوي الإعاقة؛ فقد نفذت الصين برنامجا وطنيا لتخفيف حدّة الفقر وتنفيذ التنمية وأفاد منه في العقد السابق أكثر من ١٠ مليون من الفقراء المعاقين المقيمين في المناطق الريفية. وتساعد ملاوي المعاقين من خلال برامج الائتمانات المتناهية الصغر حيث المستفيدون هم المزارعون المعاقون بين فئات أخرى.

٤٣ - وهناك بلدان أخرى مثل الأرجنتين واليونان وجامايكا وكازاخستان وليتوانيا وموزامبيق وقطر وأوكرانيا لديها برامج تهدف إلى تحسين الأمن الاجتماعي للمعاقين الذين يواجهون صعوبات، وهذا يشمل نُظما للمعاشات التقاعدية وغير ذلك من الاستحقاقات.

الحصول على التعليم الابتدائي

٤٤ - يؤدي استبعاد الأطفال والشباب المعاقين من التعليم إلى استبعادهم من الفرص الاقتصادية ومن ثم من استقلالهم المالي في المستقبل. وبرغم وجود مسارين أساسين للتعليم ''المسار العام والخاص'' في كثير من البلدان إلاّ أن زيادة التشديد على عدم التمييز وتكافؤ فرص الحصول على التعليم أصبح ينظر إليه على أنه تحوّل إلى التوسع في التعليم الشامل. وتوضح بلجيكا ومالطة أن بات المزيد من الأطفال المعاقين ينتظمون حاليا في سلك المدارس العادية أكثر من أي وقت مضى.

٤٥ - أما الجزائر وملاوي والمكسيك والبرتغال وأوكرانيا فقد وضعت برامج وقدَّمت مواد دعم تعليمية للأطفال المعاقين، ومن ذلك مثلا تقديم الكُتب المقررة بطريقة برايل وتوفير معدات سمعية بصرية وغيرها من المعدات المتخصصة التي إما تكون مدعومة أو تقدَّم مجانا، في حين أن كرواتيا تعزز مواصلة تنمية المهارات المهنية للعاملين التربويين الذين يشتغلون مع الأطفال والأشخاص المعاقين وتقدِّم تسهيلات لأفرقة خبراء متنقلة تقدِّم الدعم للمدرسين والأطفال المعاقين.

مساواة الجنسين

٤٦ - تعاني النساء والفتيات المعاقات بصفة عامة من الحرمان من الفرص بأكثر من الرجال والبنين من ذوي الإعاقات. وفي كثير من الحالات من المرجّح أكثر استبعاد الفتيات المعاقات

من التعليم ومن ثم يتدنّى مركزهن الاجتماعي ولا يحصلن على فرصة عمل. وهذه الآثار السلبية كثيرا ما تتفاقم بفعل الإعاقة. وقد أوردت بعض البلدان أمثلة بشأن انخفاض مشاركة النساء المعاقات ولا سيما في مجالات التعليم والعمل، ودعت إلى بذل المزيد من الجهود المضاعفة لتجسير هذه الهوّة. وأفاد بلد بأن المعدل الإجمالي للقيد المدرسي في سلك التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال المعاقين كان ٧٥ في المائة بينما كان المعدل بالنسبة إلى الفتيات المعاقات بالذات يبلغ ٦٠ في المائة.

٤٧ - وباستخدام بيانات تعداد ٢٠٠٥ أوضح بلد آخر أن النساء المعاقات، مقارنة بالرجال المعاقين: يمكن أن يقل معدل استخدامهن بواقع ثلاثة أضعاف وكذلك يمكن أن يبقين في البيت بواقع ٣٤ ضِعف نظرائهن من الرجال من أجل رعاية الأسرة المعيشية أو العائلة، وكذلك من المرجّح بواقع ضعفين أن يعشن نزيلات في مؤسسة للرعاية. وإذا لم يكن الأمر كذلك فهن على الأرجح يقمن في مساكن تحتاج بصورة ماسة إلى الإصلاح. كما أن التحصيل التعليمي بين صفوف النساء المعاقات أدنى بكثير حيث تنقطع الكثيرات عن الدراسة عندما ينهين التعليم الابتدائي.

٤٨ - وقد أجرت البرتغال دراسة لتقييم أثر التمييز على المرأة المعاقة، ولإيجاد الحلول التي من شأنها منع التمييز واستخلاص التوصيات. أما العراق فيسلّم بأن الأطفال والنساء المعاقين معرّضون لحالات تمييز مضاعفة، وهو يعمل على كفالة سُبل حصولهم على الحماية الاجتماعية. وبشكل عام فقد اقتصر الأمر على قلة من البلدان هي التي أدرجت المرأة المعاقة بوصفها تنتمي إلى فئة مستهدفة ذات أولوية فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من المشاريع الإنمائية ذات الصلة.

الصحة

٤٩ - يُغطّي هذا الفرع الأهداف الإنمائية ٤ و ٥ و ٦ التي تركّز على وفيات الأطفال وصحة الأم ومكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى. وتوضّح المدخلات الواردة من الدول الأعضاء أنه قد تحقق قدر من التقدم في التعرف على الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص المعاقين وإدخال عنصر الكشف المبكِّر والمعالجة المبكّرة لتقليل حالات الإعاقة.

٥٠ - وعلى سبيل المثال فإن جامايكا تدير برامج تثقيفية بشأن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للأشخاص المعاقين بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥١ - وتضم كل من بوتسوانا وموزامبيق برامج تمت صياغتها بحيث تتاح سُبل الوصول إليها وتتعلق بالوقاية والتخفيف من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأشخاص المعاقين، في حين أن كرواتيا أفادت عن مبادرة متخذة لإزالة الحواجز المعمارية من مؤسسات الرعاية الصحية. إن إزالة الحواجز المعمارية والمواقفية والمعلوماتية أمور جوهرية لكفالة تكافؤ الوصول إلى المرافق الصحية بالنسبة للمعاقين. كما أن إزالة الحواجز القائمة أصبحت ''مشكلة مزمنة'' وبات الكثير من البلدان تدرك أهمية دمج التصميم الذي يتيح إمكانية الوصول ويستوعب الاحتياجات عند أولى مراحل التشييد من خلال صياغة وإنفاذ القوانين واللوائح التي تكفل سُبل الوصول فضلا عن المعايير والقواعد التقنية ذات الصلة.

٢ - الإعاقة والتعاون الإنمائي

٥٢ - على مدار السنوات القليلة الماضية ساد إدراك دولي متزايد بأهمية منظور الإعاقة بالنسبة إلى الحدّ من الفقر. وتشير المدخلات الواردة من الحكومات إلى أن الوكالات الإنمائية تعمل باستمرار على إدراج الأشخاص المعاقين ضمن أنشطتها الإنمائية، وعلى سبيل المثال فإن استراتيجية ''التنمية من أجل الجميع'' التي تضطلع بها الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. تدعم الحكومات الشريكة في كمبوديا وتيمور - ليشتي وبابوا غينيا الجديدة وساموا من أجل وضع وتنفيذ السياسات والخطط والتشريعات وآليات التنسيق المتعلقة بالإعاقة على المستوى الوطني. أما وكالة التنمية الدولية الكندية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ووكالة التعاون الإنمائي الإيطالية فقد قدمت أمثلة على التعاون مع شركائها من أجل تنفيذ البرامج الإنمائية الرامية إلى تعزيز مشاركة ودمج ذوي الإعاقات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥٣ - وبالإضافة إلى المدخلات الواردة من الدول الأعضاء، فثمة استعراضات أخرى توضّح أن عددا متزايدا من وكالات الأمم المتحدة ومن الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المعاقين تتخذ إجراءات عملية لإدراج المعاقين ضمن ما يُبذل حاليا من جهود في مجال الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل هذه الجهود تخطيط السنوات الخمس المتبقية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية فضلا عن المناقشات المقبلة التي سوف تحدد الإطار الإنمائي العالمي فيما بعد عام ٢٠١٥.

٥٤ - وفي ذلك السياق فإن تقرير الأمين العام بشأن تعميم منظور الإعاقة ضمن مسار جدول الأعمال الإنمائي (E/CN.5/2010/6) يقدّم نظرة عامة على حالة التعاون الإنمائي الذي يشمل عنصر الإعاقة ضمن إطار المبادرات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وعلى سبيل المثال فإن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تتطلب أن تشمل مشاريعها الأشخاص المعاقين في

التقديرات المتصلة بالأثر الممكن وبعنصر التقييم بما يكفل المشاركة الكاملة والمتكافئة للمعاقين.

٥٥ - كما نشرت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، مذكرات توجيهية بشأن الإعاقة تقدّم دليلا عمليا للمكاتب القطرية والوفود الوطنية من أجل التصدي لقضية الإعاقة في سياق الأعمال الإنمائية، وفي ضوء الاعتراف الصريح بأنه لا سبيل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغير التصدي لمشكلة الإعاقة[٢٨]. أما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي فقد عملا على وضع نقاط للعمل بشأن الإعاقة ضمن مجالي الصحة والتعليم في الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الاستراتيجية وخطة العمل المشتركتين بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا (٢٠٠٨-٢٠٠٩)[٢٩]. كما قاما بإنشاء فرقة عمل معنية بالإعاقة لقيادة جهود منظمة الصحة العالمية في هذا المجال[٣٠]. ومع ذلك فالأمر يتطلب التعجيل بخطى التقدم من أجل تدعيم عنصر التجانس والتنسيق فيما بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة وبما يكفل إدراج الإعاقة ضمن إطار التعاون الإنمائي الدولي.

٣ - منظومة الأمم المتحدة

٥٦ - من أجل المضي قُدما بجدول أعمال لتعميم منظور الإعاقة ضمن مسار الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأُطر الإنمائية، فقد اتخذت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مبادرات وإجراءات تركّز على إذكاء الوعي العالمي وتعزيز الخطاب السياسي ودعم بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني ومؤازرة القدرة المؤسسية على الأصعدة شتى. كما تتعاون المؤسسات المذكورة، سواء ضمن نطاق المنظومة أو مع شركائها من الحكومات والمنظمات

---

(٢٨) وزارة التنمية الدولية ''كيف تبدي ملاحظات بشأن الإعاقة: العمل بشأن الإعاقة في بلدان البرامج'' (٢٠٠٧) وثمة معلومات أخرى متاحة على:
http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/disguieDFID.pdf
والمفوضية الأوروبية، ملاحظات توجيهية بشأن الإعاقة والتنمية لوفود ودوائر الاتحاد الأوروبي (٢٠٠٤). وهناك معلومات متاحة على:

http://www.dodd.nl/data/1049538687593_Guidance%20onote%20disability%20030304%20-.%20FINAL%20D1256.pdf

(٢٩) متاحة من:

http://www.dodd.nl/data/1049538687593_Guidance%20note%20on%20disabitity%20030304%20-.%20FINAL%20D1256.pdf

(٣٠) انظر: http://www.who.int/disabilities/media/news/taskforce/en/index.html.

غير الحكومية ومنظمات المعاقين فضلا عن المؤسسات الأكاديمية وغيرها، من أجل دعم التنمية وصولا إلى تحقيق الأهداف سالفة الذكر.

٥٧ - وقد هيّأت الأمانة العامة للأمم المتحدة منتديات جديدة للأطراف صاحبة المصلحة، المستجدة منها والتقليدية، من أجل تبادل الأفكار والخبرات بغية تحقيق المزيد من التقدّم نحو إحراز الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للأشخاص من ذوي الإعاقة. ولهذه الغاية نظّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عدة اجتماعات ومناقشات مع الحكومات ووكالات التنمية الدولية والمجتمع المدني وسائر الأطراف المعنية. وهذه الفعاليات التي عُقدت بالاقتران مع دورات الجمعية العامة واجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية، فضلا عن الفعاليات السنوية لإحياء اليوم الدولي للمعاقين، أسهمت في الجهود المتواصلة نحو تعميم منظور الإعاقة ضمن مسار عمليات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية في إطار الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة على الصُعُد القطرية[٣١].

٥٨ - ولدعم عمليات بناء القدرات على الصعيد الإقليمي لغرض تعميم منظور قضية الإعاقة في مسار التنمية، شاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا في المنتدى الدولي بشأن حقوق المعاقين فيما يتصل بموضوع استخدام الاتفاقية لتعبئة الجهود المبذولة في هذا المضمار، وعقدت حلقة عمل بشأن موضوع الإعاقة والأهداف الإنمائية للألفية ونوع الجنس'' بالاقتران مع المؤتمر السنوي السادس والعشرين الدولي لحافة المحيط الهادئ المعقود في هاواي في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد شملت نتيجة المنتدى المذكور إعلانا أصدرته أطراف معنية متعددة من أجل الأهداف الإنمائية للألفية الشاملة ودعا إلى زيادة أوجه التعاون على جميع الأصعدة لدعم بناء القدرات من أجل جمع ورصد وتقييم إحصاءات الإعاقة بالنسبة للأهداف المذكورة أعلاه.

٥٩ - وفي شراكة مع البنك الدولي شارك مركز ليونارد شيشير للإعاقة بالمملكة المتحدة وكذلك الشراكة العالمية للإعاقة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في رعاية الاجتماع الذي عقدته السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي (ميركسور) بشأن ''إدراج منظور الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية الشاملة'' في إطار مؤتمر السلطات الرفيعة المستوى للميركسور، بالاقتران مع رئاسة الأرجنتين للمنظمة المذكورة المعقود في بوينس أيرس، في آذار/مارس ٢٠١٠. كما نظّمت الإدارة حلقة عمل في موضوع ''بناء

(٣١) يتاح المزيد من المعلومات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والإعاقة على: http://www.un.org/disabilities/default.asp?ld=1470.

مجتمعات جديدة للنهوض بحقوق المعاقين في التنمية'' بوصفها جزءا من مساهمتها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ضمن إطار الاتفاقية.

٦٠ - كما واصلت مفوضية حقوق الإنسان الدعوة إلى تبنّي نهج يقوم على أساس حقوق الإنسان إزاء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي نطاق هذه العملية يُفَسَّر كل من الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراته في سياق حقوق الإنسان متوازيا مع ما يضاهيه من معايير حقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك فإن اتباع نهج لحقوق الإنسان يتطلّب إزالة الحواجز التمييزية الرسمية وغير الرسمية، مع اتخاذ خطوات فعّالة للقضاء على التمييز في الفرص والتقليل إلى أدنى حد من حالات اللامساواة الظالمة من حيث النتائج.

٦١ - وفي بيانه المقدّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثامنة والأربعين في شباط/فبراير ٢٠١٠، ذكر المقرر الخاص المعني بالإعاقة أن من أولوياته الرئيسية ما يشمل تعميم منظور الإعاقة ضمن مسار الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٢ - وبصورة متزايدة، فإن التزام منظومة الأمم المتحدة إزاء ما يمكن أن ينجزه المعاقون ينعكس في خططها الاستراتيجية الدورية؛ فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي له خطة استراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وهي تشمل المعاقين؛ كما أن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ تضم إشارة صريحة للنساء المعاقات، إضافة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتَّبع استراتيجيتها فيما يتعلق بالدمج في مجالات العمر ونوع الجنس والتنوّع مستهدفة تحقيق المساواة لجميع الأشخاص ذوي الصلة بمن فيهم المعاقون.

٦٣ - وقد أجرت منظمة العمل الدولية مؤخرا استعراضا للبرامج القطرية المتصلة بالعمل اللائق من منظور للإعاقة. وفي ضوء الارتباط بين البرامج وبين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فقد أشارت إلى أن ٩٠ في المائة من البلدان لديها برامج للعمل اللائق المذكور أعلاه أو مشروعات لمثل هذه البرامج فضلا عمّا تحقق من تقدّم ملموس في شمولها للأشخاص من ذوي الإعاقة.

٦٤ - كما دّعم صندوق الأمم المتحدة للسكان صياغة مشروع لاستراتيجية وطنية بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في أرمينيا وشاملا في ذلك إشارة إلى المعاقين. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العمل والحماية الاجتماعية للسكان في أوزبكستان في إطلاق مشروع بشأن الإتاحة والوعي المدني والعمالة والدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه المبادرة تم اتخاذها لتحسين الوضع الاجتماعي والفرص المتاحة لذوي الإعاقات من خلال تغيير الحواجز المواقفية والبيئية بغية تعزيز ودعم استخدامهم.

٦٥ - وقد نشرت اليونسكو مبادئ السياسات التوجيهية بشأن الشمول في التعليم بغية مساعدة البلدان على دعم التعليم الشامل في استراتيجياتها وخططها التربوية. وثمة مشروع ذي صلة بعنوان ''التعليم الشامل في المجال العملي''[٣٢]، وقد بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ويستند إلى ما هو متوافر من معارف وخبرات من المنظمات الدولية الرئيسية التي تعمل بشأن التعليم الشامل للمساعدة على دعم دورات السياسة الوطنية من أجل التعليم الشامل.

٦٦ - كما تعاونت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع المركز الوطني المنغولي بشأن الصحة العقلية لتقديم الدعم النفساني - الاجتماعي للنساء والشباب وأفراد الأسر الذين تأثروا بشدة من جراء كارثة طبيعية تسمى ''دزود'' وتحدث خلال الشتاء حيث تنفق الثروات الحيوانية وتبدّد سُبل المعيشة. أما منظمة الصحة العالمية فهي تتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفلة (اليونيسيف) على إنجاز حزمة التدخل لرعاية نماء الطفل من أجل الوصول إلى الحد الأمثل من نماء الطفل والحيلولة دون تدخّل المشكلات الإنمائية لتعوق تعزيز مشاركة القطاع الصحي في النماء المبكر للطفل.

٦٧ - أما الحملة العالمية التي شنّها صندوق الأمم المتحدة للسكان للقضاء على مرض ناسور الولادة، وقد بدأت في عام ٢٠٠٣ لتضم ١٢ بلدا، فقد زاد عدد المشاركين فيها إلى ٢٥ بلدا، كما أن أكثر من ٢٨ بلدا أصبحت تضم برامج تستهدف التعامل مع مرض ناسور الولادة في إطار سياسة وطنية واحدة على الأقل. وقد وضعت ١٠ بلدان استراتيجيات وطنية معنية بإصابات المرض المذكور. وفضلا عن ذلك ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية زادت إمكانية علاج المرض بأكثر من الضعف من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ حيث أن ما يقرب من ١ ٠٠٠ امرأة كن يتلقين العلاج في عام ٢٠٠٩.

٦٨ - كما أطلق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يضم مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية موجزا جديدا بالسياسات بشأن الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية. وهذا الموجز الذي تم وضعه بالتشاور مع أشخاص يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وأشخاص معاقين يناقش الإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المعاقين في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية ويكفل إمكانية حصولهم على خدمات فيروس نقص المناعة البشرية على أساس متكافئ مع الآخرين.

(٣٢) اليونسكو، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ٢٠١٠: الوصول إلى المهمّشين (باريس، ٢٠١٠).

٦٩ - وقد وضع فريق العمل التابع لفريق الدعم المشترك بين الوكالات لاتفاقية حقوق المعاقين والمجموعة الإنمائية بالأمم المتحدة مشروع مذكرة توجيه بشأن الإعاقة موجهة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تعزيزا لإدراج حقوق المعاقين ضمن برامج الأمم المتحدة المنفّذة على الصعيد القطري.

المجتمع المدني

٧٠ - تغطي مبادرات المجتمع المدني طائفة واسعة من الأنشطة والاستراتيجيات الرامية إلى دعم العملية الحكومية الدولية وأعمال الأمم المتحدة. وتتراوح الأعمال المنفّذة فرديا أو تعاونيا ما بين البرامج والمشاريع الشاملة إلى أنشطة تعزيز الوعي المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فضلا عن العمل مع الحكومات من أجل تصديق وتنفيذ الاتفاقية والمضّي قُدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمعاقين. ويرد فيما يلي مثلان عن أعمال منظمات غير حكومية ومنظمات للمعاقين صوب تحقيق الأهداف الإنمائية لصالح المعاقين.

٧١ - ويضم تحالف الإعاقة الدولي شبكة عالمية من ١٢ منظمة دولية وإقليمية معنية بالمعاقين ويندرج في عضويتها منظمات قائمة في طول العالم وعرضه. ومنتدى هذا التحالف المعني بالاتفاقية يجمع على صعيد واحد طائفة واسعة من المنظمات من أجل تعزيز حقوق المعاقين وتبادل الأفكار وتوليد سُبل الدعم وتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمعاقين.

٧٢ - أما الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية[٣٣] فقد شنّ في عام ٢٠٠٨ حملته الرامية إلى تعزيز ''الأهداف الإنمائية للألفية الشاملة للإعاقة'' بدعم من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحملة الأمم المتحدة للألفية، وما زال يسترعي الاهتمام إلى الإعاقة وإلى الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك الحاجة إلى تكييف المؤشرات المستخدمة لكي يندرج فيها المعاقون إضافة إلى معايير الإتاحة والشمول.

٥ - شراكة العناصر المتعددة صاحبة المصلحة

٧٣ - عقدت الشراكة العالمية للإعاقة والتنمية، وهي شراكة عالمية تضم حكومات ومانحين ثنائيين ومتعددين ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المعاقين والمنظمات الإنمائية، سلسلة من الاجتماعات كما بدأت سلسلة من الأنشطة تعزيزا لإدراج الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية وبناء حملة لزيادة الوعي بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

(٣٣) يتاح المزيد من المعلومات على الموقع: www.includeeverybody.org.

٧٤ - وعلى سبيل المثال نظّمت الشراكة المذكورة اجتماع خبراء بشأن مؤشرات الرصد الشامل لبرامج الحد من الفقر والتنمية في مابوتو في آذار/مارس ٢٠١٠، وقام الاجتماع بوضع استراتيجيات لتدعيم عمليات جمع بيانات الإعاقة كما ناقش إجراءات الرصد الوطني لعمليات الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا - عمليات تحديث برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعاقين

٧٥ - في قراريها ١٢٧/٦٢ و ١٥٠/٦٣ بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للأشخاص المعاقين، سلّمت الجمعية العامة بأوجه التآزر والتكامل التي ينطوي عليها برنامج العمل العالمي والقواعد الموحّدة والاتفاقية ذات الصلة. وقد طلبت الجمعية في هذا الصدد معلومات مستكملة لبرنامج العمل العالمي من أجل تدعيم الإطار المعياري الدولي بما يتفق مع الاتفاقية وصولا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بالنسبة لذوي الإعاقة.

٧٦ - واتساقا مع الاتفاقية، يضطلع برنامج العمل العالمي فضلا عن القواعد الموحّدة بأدوار جوهرية في دعم وضع السياسات الشاملة والمتجانسة فيما يتصل بمشاركة المعاقين في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الصكوك تمثّل أدوات لتدعيم الحماية القانونية وصنع السياسات وتخطيط التنمية وتعمل على أصعدة شتى كما تتسم بدرجات متباينة من المعيارية[٣٤]. وعلى الصعيد الدولي فإن هذه الصكوك يمكن استخدامها لدعم السياسات والممارسات التي تشمل الإعاقة. أما على الصعيد الوطني فيمكن استخدامها لتعزيز مواءمة التشريعات والسياسات والبرامج المحلية.

٧٧ - ويركّز برنامج العمل العالمي على التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي وعلى عنصري الرصد والتقييم، كما أن عمليات تحديثه من شأنها أن تهيئ الأساس لرصد الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية. وهذا الخيار يخلق استجابة استباقية إزاء رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك عمليات الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الالتزامات التعاهدية المطروحة على صعيد وطني. كما أنه يؤكّد على الحاجة إلى الحوار فيما يتصل بالسياسات والبرامج المتعلقة بالإعاقة كوسيلة لتشجيع وإدارة سُبل الرصد والتقييم للعمليات الشاملة للإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، مع تطوير القدرات على تعزيز حقوق المعاقين اتساقا مع الاتفاقية. أما الأهمية الأساسية للتنفيذ فهي تتمثل في التخطيط والمساءلة على الصعيد الوطني وفي دور المنظمات غير الحكومية الوطنية.

---

(٣٤) يتاح المزيد من المعلومات في تقرير الأمين العام المعنون ”الاستعراض والتقييم الخمسي الخامس لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/63/183).

٧٨ - وفي معرض استجاباتها إزاء المذكرة الشفوية، أشار الكثير من الحكومات إلى أن أي تحديث لبرنامج العمل العالمي لا بد وأن يسترشد بمبادئ الاتفاقية وأهدافها وكذلك بالقواعد والمعايير الدولية المتبعة في مجالي التنمية وحقوق الإنسان على السواء. وأكد عدد من الحكومات على أهمية الرصد والتقييم فيما يتصل بالأثر الناجم على الأفراد والعائلات بما في ذلك أمور شتى من بينها ما يتعلق بالفقر والعمالة والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية.

٧٩ - وأعربت العديد من الحكومات عن الرأي بأن برنامج العمل العالمي، الذي يستند بالنسبة لقبوله العالمي إلى كونه دليلا استراتيجيا للسياسات، إنما يطرح خيارات لصياغة سياسات وبرامج الإعاقة ومصطلحاتها ونماذجها ومفاهيمها وذلك أمر مفيد بالنسبة لوضع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية.

٨٠ - وثمة مسائل محدّدة يمكن إدراجها في عملية تحديث برنامج العمل العالمي وهي:

- استعراض واستكمال القضايا الناشئة التي تتعلق بالوقاية
- دمج منظور المرأة والطفل وأفراد شعوب السكان الأصليين والمشرّدين والمهاجرين من ذوي الإعاقات
- تدعيم التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف من أجل تعميم منظور الإعاقة ضمن مسار الأنشطة الرئيسية وكفالة أن تصبح جميع قطاعات التنمية شاملة لمنظور الإعاقة بحيث يعد المعاقون فاعلين ومستفيدين أيضا في تخطيط التنمية وتنفيذها ورصدها وتقييمها
- كفالة الاهتمام بالمنظور الجنساني بما في ذلك النطاق الخاص مثل العلاقات العائلية والاستقلال الشخصي والعنف الأسري بصورة خاصة
- تعزيز الوعي وبناء القدرات لدى جميع الأطراف صاحبة المصلحة سواء التقليدية وغير التقليدية فيما يتصل بتعزيز حقوق المعاقين

٨١ - ويرد بصورة أكثر تفصيلا في المرفق ١ من هذا التقرير خيارات للصيغ المحدَّثة من البرنامج العالمي.

خامسا - بيانات وإحصاءات الإعاقة

٨٢ - ما زالت البيانات المتصلة بالإعاقة تمثل تحديا بالنسبة لعملية الرصد العالمي، لأن الأرقام العالمية المتعلقة بالمعاقين ليست ميسورة الإتاحة حتى الآن، بل إن البيانات الأساسية المتوافرة بالنسبة للكثير من القضايا الإنمائية شحيحة أو معدومة. وبرغم التقدّم المحرز فإن شحة البيانات المتعلقة بالإعاقة، فضلا عن التباين الواسع في تعريفاتها ومعاييرها والمنهجيات

المستخدمة للوقوف على ظروف الأشخاص الذين يعانون أو لا يعانون الإعاقات ما زالت عقبة تحول بين الصياغة الفعّالة للسياسات والبرامج المتصلة بشمول الإعاقة وكذلك عملية رصد وتقييم التقدم المحرز في مجال الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٣ - وربما يتاح مع غياب البيانات بشأن ذوي الإعاقة بالنسبة إلى مؤشرات الأهداف الإنمائية إحراز تقدّم يحدث بصورة شاملة نحو الأهداف الإنمائية ولكنه يمكن أن يخفي غيابا للتحسن بالنسبة للمعاقين، بل قد يخفي حتى تدهورا في ظروف المعاقين أنفسهم، ويحدث هذا لأن التقدم الوطني نحو الأهداف الإنمائية يمكن أن يتم دون حدوث تغيير يطرأ على أحوال المعاقين. ولذلك يحتاج الأمر إلى مؤشرات مفصّلة للأهداف الإنمائية للحيلولة دون وقوع هذه الظروف[٣٥].

٨٤ - وثمة حاجة ماسة لتحسين البيانات الإحصائية المتعلقة بحالة المعاقين في الأزمات، ويتمثل ذلك في وضع الأسس الإحصائية لشمول الإعاقة ضمن الاستجابات المتصلة بالأزمات وبما يكفل المساواة في توزيع الاستحقاقات الناتجة بفعل زيادة الاهتمام بأمن الغذاء والطاقة وما يتصل بذلك من سياسات تتم لصالح الفقراء.

ألف - استخدام الإحصاءات لدمج منظور للإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية

٨٥ - يعكف العديد من الدول الأعضاء على تنفيذ دمج منظور الإعاقة ضمن عملية رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال فقد أدرجت الأرجنتين تحديدا ٢٠ من مؤشرات الإعاقة ضمن نظامها الوطني لتنفيذ ورصد الأهداف الإنمائية للألفية وبما يغطي طائفة واسعة من المجالات التي تتناظر مع الأهداف ١ و٢ و٣ و٧ و٩ من الأهداف المذكورة. كما تعكف الأرجنتين على استحداث قاعدة بيانات بشأن حالة المعاقين باستخدام مصادر من وكالات شتى ومن نظامها الإحصائي الوطني، وقد أفيد كذلك عن مبادرات مماثلة اتخذتها بلدان أخرى.

باء - جمع البيانات والإحصاءات بشأن الإعاقة

٨٦ - اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠١٠ كان هناك ٨٧ تعدادا أجرتها البلدان الأعضاء كجزء من دورة عام ٢٠١٠[٣٦] ومن بينها تلقت شُعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة واستعرضت ٧٠

(٣٥) المطالبة بالأهداف الإنمائية للألفية: نهج لحقوق الإنسان (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XIV.6) متاح على: http://www.ohchr.org/Document/Publications/Claiming_MDGs_en.pdf.

(٣٦) دورة تعداد ٢٠١٠ الجارية بدأت من ٢٠٠٥ وحتى نهاية ٢٠١٤. ومن المتوقع إجراء المزيد من التعدادات قبل عام ٢٠١٤.

من استبيانات التعداد من حيث مضمونها الجوهري. كما أن ٤٤ من التعدادات التي خضعت للاستعراض حُددت بأنها تشمل أسئلة بشأن الإعاقة و ٤٣ استخدمت المجموعة الأساسية من أسئلة الإعاقة التي تم التوصية بها في المبادئ والتوصيات.

جيم – بناء القدرات

٨٧ – تدعم منظومة الأمم المتحدة، وضع إحصاءات بشأن الإعاقة من خلال تنظيم حلقات العمل التدريبية والمشاورات لصالح المكاتب الإحصائية الوطنية كما تضع المبادئ التوجيهية التقنية بالنسبة للأسئلة المتصلة بالإعاقة في التعدادات واستقصاءات العينة. وتعكف منظمة الصحة العالمية على وضع ١٥ مجموعة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لرصد وتقييم التمتع بحقوق الطفل المعاق. كما دعَّم صندوق الأمم المتحدة للسكان كلا من فييت نام والهند من أجل إنجاز التعداد والاستقصاء على الصعيد الوطني وقد شمل ذلك أسئلة بشأن الإعاقة. ويعزز البنك الدولي إدارة معلوماته بشأن الإعاقة ويدعم بناء القدرات في البلدان من أجل الاستجابة لاحتياجات رصد وتقييم التقدم المحرز في إتاحة الفرص المتكافئة أمام المعاقين في مجال التنمية.

٨٨ – وعلى الصعيد الإقليمي تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) على تعزيز بناء القدرات لجميع الأطراف صاحبة المصلحة من أجل رصد وتقييم التقدم في العقد الثاني لآسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٣-٢٠١٢)[٣٧]. وقد دعَّمت الإسكاب كلا من الفلبين وسري لانكا وفييت نام في إدراج أسئلة ضمن تعداداتها تتعلق بالإعاقة على أساس التصنيف الدولي لأداء الإعاقة والصحة. أما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فقد عملت، من خلال مركز أفريقيا للإحصاء التابع لها، على دعم البلدان الأفريقية في مجال جمع البيانات بشأن المعاقين خلال استقصاء الأُسر المعيشية والمعايير الإحصائية للتعدادات العشرية ولا سيما في إعداد تقرير إقليمي بشأن رصد تنفيذ العقد العربي للمعاقين (٢٠٠٤-٢٠١٣).

دال – الخطوات المقبلة

٨٩ – طرأت تحسينات على وضع إحصاءات الإعاقة من خلال الإجراءات التي تتخذ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. والإجراءات المتخذة حتى الآن تدعم هدف تعميم بيانات الإعاقة ضمن الإحصاءات الرسمية. وهذه الإجراءات تدعم كذلك الإبلاغ عن

(٣٧) تقرير اجتماع فريق الخبراء – مشاورة الأطراف صاحبة المصلحة لاستعراض تنفيذ عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٠٣-٢٠١٢، بانكوك، ٢٣ – ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويطرح التقرير إطار عمل إقليميا شاملا يقضي بتعميم منظور الإعاقة ضمن مسار جدول الأعمال الإنمائي بما في ذلك إطار الألفية للعمل.

بيانات الإعاقة إلى الأمم المتحدة على أساس صيغة موحَّدة مع استخدام المتفق عليه دوليا من تصنيفات وتعريفات ومفاهيم ومعايير استقصاء في مجال جمع البيانات.

٩٠ - ومع ذلك يبقى الكثير مما يتوجب عمله بما يكفل أن يتم جمع البيانات على أساس منتظم. وثمة حاجة لتحليل ونشر واستخدام بيانات الإعاقة من أجل التوصل إلى مؤشرات تستخدم في رصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المشتركة لبرنامج العمل العالمي وللاتفاقية ذات الصلة وللقواعد الموحَّدة، إضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٩١ - في عام ٢٠١٠ عُقدت في الأمم المتحدة سلسلة من الاجتماعات والمشاورات في إطار الاستعداد للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة لاستعراض التقدم المحرز والوقوف على الثغرات التي ما برحت تشوب الجهود العالمية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للجميع. ويمثل هذا منعطفا دقيقا لضمان إدراج الإعاقة ضمن السنوات الخمس المتبقية من الأنشطة في العمليات القائمة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

٩٢ - على أن المجتمع الدولي أحرز على مدار العقد الماضي تقدما تاريخيا في مجال التنمية التي تشمل عنصر الإعاقة من خلال اعتماده اتفاقية حقوق المعاقين. وكنتيجة لهذا الإنجاز غير المسبوق، بدأت عمليات التخطيط الوطني من أجل تنفيذ البرامج والسياسات دعما لهذا المجهود الذي يشمل وضع السياسات والتشريعات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان لذوي الإعاقة، وتعميم برنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة في المسار الرئيسي للإحصاءات الرسمية دعما لرصد وتقييم الأهداف التي تسعى إليها الاتفاقية المذكورة.

٩٣ - ومن أجل جعل التنمية أكثر إنصافا وفعالية وكفاءة من خلال ردم الهوة القائمة بين الالتزام والممارسة، فثمة حاجة لترجمة الغايات والأهداف المشتركة فضلا عن مبادئ الاتفاقية وبرنامج العمل والقواعد الموحَّدة، إلى إجراءات وطنية متجانسة يندمج في إطارها منظور الإعاقة ضمن السياسات والبرامج والمشاريع والأنشطة الإنمائية ذات الصلة.

٩٤ - ولتحقيق هذا الهدف يحتاج الأمر إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والدولية في برنامج التعداد العالمي للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠

وما بعده، مع العمل أيضا على تدعيم القدرة الوطنية في مجال جمع وإبلاغ الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، التي ينطوي عليها برنامج التعداد.

٩٥ - وثمة إمكانية كبيرة متاحة لأن يصبح مجتمع الإعاقة العالمي جزءا من المناقشات التي سوف تشكل جدول أعمال التنمية العالمي من عام ٢٠١٥ وما بعده. ويمكن لشبكة فعالة ومتمرسة من منظمات الأشخاص المعاقين أن تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز إدراج عنصر الإعاقة ضمن جميع الأهداف الإنمائية للألفية وفي سائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٩٦ - ومما لا غنى عنه أيضا العمل على التعجيل ببناء قدرات جميع الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة ومنها بالذات المنسقون المقيمون للأمم المتحدة والموظفون الميدانيون على مستوى العمليات المنفَّذة على المستوى القطري من أجل تعميم عنصر الإعاقة في رصد الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك في الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وفي هذا السياق، فإن الكيانات القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، ومنها مثلا اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة لا بد أن يتم استخدامها بصورة أكثر فعالية.

باء - التوصيات

٩٧ - هناك ثلاثة أُطر متفق عليها دوليا من أجل إدراج الإعاقة ضمن عمليات الأهداف الإنمائية للألفية: (أ) الإطار المعياري الدولي بشأن الإعاقة الذي يتألف من الاتفاقية ومن برنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة؛ (ب) العمليات التي تشمل الإعاقة فيما يتصل بتنفيذ ورصد وتقييم الأهداف الإنمائية ضمن الإطار القائم لتلك الأهداف؛ (ج) بيانات وإحصاءات الإعاقة التي تم تحسينها ضمن الإطار الإحصائي القائم استنادا إلى السياسات والمعايير والمنهجيات المتفق عليها دوليا. ومن أجل المضيّ قُدما بأهداف إنمائية للألفية شاملة لعنصر الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده، يحتاج الأمر إلى اتباع نهج شامل من أجل تحقيق التآزر فيما بين الأُطر الثلاثة جميعا.

٩٨ - وينبغي وضع استراتيجيات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل في مجال الإعاقة من أجل إدراج شواغل الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية على مدار السنوات الخمس المتبقية (٢٠١٠-٢٠١٥) وما بعد عام ٢٠١٥ على صعيد منظمات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، وفي تشاور وثيق مع منظمات الإعاقة وسائر الأطراف صاحبة المصلحة.

٩٩ - كما ينبغي للاستراتيجيات الأساسية في مجال الأهداف الإنمائية للألفية أن تشمل الإعاقة على أساس تركيز على تكافؤ الفرص ودعم جمع بيانات دقيقة ومأمونة وإجراء تحليل شامل بشأن الإعاقة وحالة المعاقين في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب كذلك إدراج التوعية وتوخي الحساسية إزاء الإعاقة ضمن جميع الأنشطة التشغيلية وفي جميع جهود حملات الألفية التي تضطلع بها الأمم المتحدة نحو عام ٢٠١٥ وما بعده.

١٠٠- كما ينبغي أن تشمل عمليات الأهداف الإنمائية للألفية عنصر الإعاقة كوسيلة لكفالة تكافؤ الفرص بين الأشخاص الذين يعانون أو لا يعانون إعاقات من حيث سُبل الحصول على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية وبرامجها بما في ذلك تلك المتصلة بمكافحة الأزمة العالمية الراهنة.

١٠١- وينبغي كذلك للأطراف صاحبة المصلحة أن تضع استراتيجية وسياسة شاملة يندرج ضمنها المنظور الجنساني في السياسات والبرامج المتعلقة بالإعاقة إضافة إلى منظور الإعاقة في عملية صنع السياسة ووضع البرامج من أجل مساواة الجنسين وتمكين المرأة فيما يتصل بتنفيذ ورصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٢- ويمكن استخدام التأهيل القائم على أساس مجتمعي، وهو إطار استراتيجي مجتمعي القاعدة بوصفه أداة مهمة لمشاركة ذوي الإعاقات في عمليات الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة في المناطق الريفية.

التوصية المحدَّدة ١: تحسين البيانات والإحصاءات بشأن رصد وتقييم الإعاقة ضمن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

١٠٣- في حدود الإطار القائم للأهداف الإنمائية للألفية ينبغي تبويب المؤشرات المختارة بما يتيح مقارنات بين الأشخاص الذين يعانون والذين لا يعانون إعاقات باعتبار أن إدراج عنصر الإعاقة في المؤشرات الراهنة سيكون وسيلة أنجع للإدراج بدلا من اقتراح مؤشرات جديدة. ولسوف يقتضي هذا تحديد المؤشرات التي يمكن تفصيلها طبقا للإعاقات ذات الصلة.

١٠٤ -وبرغم الثغرات القائمة في البيانات المتصلة بالإعاقة ضمن سياق تقييم ورصد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما لا يزال يشكل تحديا رئيسيا، ينبغي استخدام البيانات المتاحة لدعم إدراج الإعاقة في العمليات الراهنة لتقييم ورصد الأهداف الإنمائية، فيما ينبغي للجهود الجارية والجديدة في مجال التقييم والرصد أن تضيف عنصرا للإعاقة بوصفه جزءا من جهودها الشاملة في مجال جمع البيانات.

بيانات وإحصاءات الإعاقة

١٠٥- قد ترغب الجمعية العامة في التشجيع على أن تستخدم الدول الأعضاء الأدوات التقنية القائمة حاليا بالأمم المتحدة، ومن ذلك مثلا المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة[٣٨]. بما يتيح تحسين توافر إحصاءات الإعاقة بطريقة قابلة للمقارنة دوليا.

١٠٦- وفي ضوء برنامج التعداد العالمي للسكان والمساكن لعام ٢٠١٠ الذي سيمتد من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤، قد ترغب الأمم المتحدة في أن تؤكد من جديد على أهمية دعم وتعزيز جمع إحصاءات الإعاقة باستخدام التوصيات الواردة في منشور المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن الصادر عن الأمم المتحدة، التنقيح ٢[٣٩]. وفي هذا المضمار ينبغي أن تولي الدول الأعضاء مزيدا من الأهمية لإعداد تبويبات التعداد ذات الصلة.

١٠٧- وفي ضوء الحاجة إلى بيانات تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص من جانب اللجنة الإحصائية وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة من أجل مزيد من تحسين المعايير والطرق المستخدمة في جمع المعلومات الإحصائية وعرضها فيما يتعلق بالمواضيع الهامة للتعداد والاستقصاءات المتصلة بمشاركة الأشخاص الذين يعانون أو لا يعانون من الإعاقات بما في ذلك ما يتصل بالبيئة أو إتاحة سُبل الوصول إلى التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

التوصية المحدَّدة ٢ ضمان إمكانية الوصول إلى جميع جوانب عمليات الأهداف الإنمائية للألفية

١٠٨- ينبغي لجميع الأطراف صاحبة المصلحة التسليم بإتاحة سُبل الوصول كأساس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للجميع مع اتخاذ تدابير عملية لتعزيز هذه الإتاحة في إطار تيسيرات معقولة سواء في البيئة الفعلية أو في ميادين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٠٩- على أن سُبل الإتاحة في الأمم المتحدة لا بد من تحسينها في سياق الأعمال الشاملة من خلال تنسيق الإجراءات المتخذة في الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بما يجعل هذه العمليات والمعلومات متوافرة بصيغ متاحة لذوي الإعاقات مع إيلاء اهتمام خاص بالأشخاص المعاقين الذين يعيشون في ظل ظروف الفقر وفي المناطق الريفية.

(٣٨) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.01.XVII-15.

(٣٩) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.XVII-8.

١١٠- ويحتاج الأمر إلى استخدام أكثر فعالية لوسائل الإعلام من أجل نشر المعلومات وتعزيز الوعي الجماهيري بشأن الإعاقة وسُبل الإتاحة والأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية المحدَّدة ٣ كفالة المشاركة المتكافئة وتمكين ذوي الإعاقات في جميع جوانب عمليات الأهداف الإنمائية للألفية

١١١- ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير الكفيلة بتمكين ذوي الإعاقات ومنظمات المعاقين من المشاركة الفعالة، بوصفهم فاعلين في التنمية ومستفيدين منها، ضمن جميع عمليات صُنع وتنفيذ السياسات بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية.

١١٢- ويجب العمل على إنشاء مؤسسات تشاركية ومسؤولة من أجل تعزيز ورصد التقدم المحرز في إدراج عنصر الإعاقة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح ذوي الإعاقة.

١١٣- كذلك ينبغي التعجيل ببناء القدرات والشراكات فيما بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة إضافة إلى الحكومات ومنظمات الإعاقة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والخبراء القانونيين وممارسي القانون من أجل وضع استراتيجيات فعالة تكفل إدراج الإعاقة ضمن عمليات الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق الأول – خيارات لعمليات تحديث برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين

أولا – معلومات أساسية

١ – أُعد هذا المرفق استجابة للطلب الوارد في الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٣ وهو يتناول ما يلي: تحديثات برنامج العمل العالمي وتوصيات للمضي قُدما بتفعيل البرنامج العالمي وغيره من المعايير والقواعد الدولية المتصلة بالإعاقة في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانيا – خيارات للمُضي قُدما بأوجه التآزر وتعزيز مواءمة برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعاقين مع الصكوك الأخرى المتصلة تحديدا بالإعاقة في ضوء الاتفاقية المذكورة

٢ – في عام ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي جاءت تتويجا لسنوات عديدة من العمل فيما يتصل بوضع القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة. كما شمل العمل المتواصل على وضع المعايير الدولية للإعاقة، أمورا شتى من بينها اعتماد برنامج العمل العالمي المتعلق بذوي الإعاقة في عام ١٩٨٢ والقواعد الموحَّدة بشأن تكافؤ الفرص أمام ذوي الإعاقة في عام ١٩٩٣.

٣ – وتتيح الصكوك الثلاثة المتصلة تحديدا بالإعاقة فرصة كافية للمُضي قُدما بتفعيل حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا بد من متابعة ولاياتها بما يتفق مع النهج الشامل لحقوق الإنسان والمبادئ العامة للاتفاقية.

٤ – وانطلاقا من الحالة الراهنة لذوي الإعاقة. ومن التطورات المستجدة في إطار السياسات العالمي المتصل بالمعاقين، ولا سيما اعتماد الاتفاقية التي تكفل تغطية شاملة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمعاقين، لا بد من إيلاء الاعتبار لتحديث برنامج العمل العالمي بحيث يعكس النهج العام والشامل لحقوق الإنسان الوارد في متن الاتفاقية المذكورة.

٥ – ويؤكد برنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة على حق المعاقين في الحصول على نفس الفرص أسوة بالمواطنين الآخرين، وعلى نصيب متكافئ من التحسينات التي تطرأ على الأحوال المعيشية نتيجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تحديث برنامج العمل من أجل أن يعكس كاملا المبادئ الأساسية التي تؤدي إلى تفعيل الإطار الدولي الراهن لحقوق الإعاقة، على نحو ما ينعكس في المادة ٣ من الاتفاقية بما في ذلك: احترام كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة المتأصلة واستقلالهم الذاتي بما في ذلك حُرية تقرير خياراتهم بأنفسهم

واستقلاليتهم، ومشاركتهم وإشراكهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع واحترام الفوارق وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة كجزء من التنوع البشري والطبيعة البشرية، وتكافؤ الفرص وإتاحة إمكانية الوصول والمساواة بين الرجل والمرأة، واحترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم.

٦ - ولتحقيق المزيد من التواؤم مع الأُطر السائدة للإعاقة، وخاصة الهدف المطروح الموجّه إزاء حقوق الإنسان في المادة ١ من الاتفاقية، ينبغي إيلاء الاعتبار لتوسيع الغرض المطروح في برنامج العمل العالمي، وتعريف المصطلحات الرئيسية باعتبار أن تحديث هذه الأمور يمكن أن يعكس بصورة أفضل تحولات المنظور التي تتجسَّد في الاتفاقية فضلا عن تعبيراتها ولغتها ونهجها الشامل إزاء حقوق الإنسان. ومثل هذا التنقيح لا بد وأن يعكس هدف تعزيز وحماية وكفالة التمتع الكامل والمتكافئ بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بالنسبة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة فضلا عن تعزيز احترام كرامتهم المتأصلة. وينبغي لعنصر أساسي من هذا التنقيح أن يشمل تعبيرا واضحا عن فهم الإعاقة بوصفها مفهوما متطورا ومن المنظور الذي يتسق مع الاتفاقية بأن الإعاقة تنشأ من التفاعل بين الأشخاص من ذوي الإعاقات وبين الحواجز المواقفية والبيئية التي تحول دون مشاركتهم بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

٧ - وفي تحديث برنامج العمل العالمي بما يتواءم مع الاتفاقية، يمكن التوصل إلى فهم شامل لحقوق الإنسان للمعاقين. وعلى سبيل المثال فحق التمتع بأعلى معيار ممكن تحقيقه من الصحة دون تمييز على أساس الإعاقة، والالتزام بتنظيم ودعم وتقديم خدمات شاملة للتأهيل وإعادة التأهيل وتقديم برامج للمعاقين، أمور مطروحة كلها بوصفها التزامات محددة وأساسية لا بد من مواصلة العمل بها بوصفها جزءا من التفعيل الشامل لما للمعاقين من حقوق الإنسان، وبما يتفق مع مبادئ عدم التمييز والاستقلال الذاتي والمشاركة الكاملة. كما أن إعادة التأكيد على جانبي الصحة والتأهيل بما في ذلك برامج الوقاية التي تتفق مع، وتدخل ضمن، حق الصحة للجميع يمكن أن تشكل عنصرا مهما في تحديث برنامج العمل العالمي.

٨ - والإحالة إلى أفكار تدخل في صميم النموذج الاجتماعي لفهم الإعاقة، جعلت برنامج العمل العالمي يلاحظ أن تكافؤ الفرص إنما يتطلب اتخاذ تدابير تتصدى للحواجز الموجودة في البيئة. إن هدف تكافؤ الفرص أمام المعاقين مطروح بالتفصيل في الفقرات ١٠٨ إلى ١٣٨ من برنامج العمل العالمي تحت عناوين مواضيعية تشمل: التشريعات، والبيئة المادية، والحفاظ على الدخل، والأمن الاجتماعي، والتعليم والتدريب والتشغيل والترفيه والثقافة والديانة والألعاب الرياضية. وينبغي إيلاء الاعتبار لتوسيع نطاق برنامج العمل العالمي لكي يشمل و/أو يحيل إلى مجالات مواضيعية لم يتسن تغطيتها في صيغته الأصلية، مع مراعاة قضايا حقوق الإنسان الوارد تعدادها في الاتفاقية بما في ذلك: المادة ١٢ بشأن الاعتراف

بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع آخرين أمام القانون، والمادة ١٣ بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء والمادة ١٤ – عن حُرية الشخص وأمنه والمادة ١٥، عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمادة ١٦ عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء والمادة ١٧ حماية السلامة الشخصية والمادة ١٨ حُرية التنقل والجنسية والمادة ١٩، العيش المستقل والإدماج في المجتمع والمادة ٢٠ التنقل الشخصي والمادة ٢١ حُرية التعبير والرأي والحصول على معلومات والمادة ٢٢ احترام الخصوصية والمادة ٢٣ احترام البيت والأسرة والمادة ٢٩ المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

٩ – ويصنَّف برنامج العمل العالمي استراتجيا الأعمال التي يمكن المضي بها قُدما على الصعيد الوطني بما في ذلك تقييم البرنامج وجمع البيانات والإحصاءات عن الإعاقة. ومن شأن تحديث للبرنامج العالمي أن يشمل إحالات محدَّدة إلى وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية في مجال الإعاقة، وإدراج الإعاقة ضمن خطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان. ويمكن أيضا إيراد إشارات موسَّعة أخرى من أجل جمع المعلومات الملائمة بما في ذلك البحوث والبيانات الإحصائية بما يتسق مع المادة ٣١ من الاتفاقية. ولتعزيز أوجه التآزر بين البرنامج العالمي وسائر الصكوك الدولية المتصلة بالإعاقة وبحقوق الإنسان والتنمية، بما في ذلك القواعد الموحَّدة والاتفاقية ذاتها، فإن تنسيق الأعمال على مستوى آليات الرصد المختلفة وفيما بينها، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالإعاقة التابع للجنة التنمية الاجتماعية ولجنة حقوق المعاقين يمكن تيسيرها والتعبير عنها في عمليات تحديث البرنامج العالمي.

١٠ – وقد أورد الفرع السابق إشارة توضح التدابير الممكن اتخاذها على المستوى الدولي لتيسير تحديث برنامج العمل العالمي. أما الفرع الذي يلي فهو يطرح تدابير عملية يمكن اتخاذها لتحديث برنامج العمل فضلا عن تنفيذ الاتفاقية، وهو يتألف من خيارات وتوصيات وصولا لاتخاذ إجراءات عملية لتعزيز أوجه التآزر ودعم مواءمة القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة في ضوء الاتفاقية.

ثالثا – توصيات من أجل اتخاذ إجراءات عملية لدعم أوجه التآزر وتعزيز مواءمة القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ألف – وضع وتنقيح وتنفيذ القواعد والمعايير المتعلقة بالإعاقة

١١ – ينبغي النظر إلى وضع وتنقيح وتنفيذ المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالإعاقة على أنها عملية متواصلة، يمكن أن تبدأ من القطاعات المختلفة بما فيها الحكومة أو المجتمع المدني أو كنتيجة للتعاون الدولي. وأيا كان الدافع الأساسي، وفيما يتصل بأي عنصر من عناصر

وضع قوانين الإعاقة أو الإصلاح أو التنفيذ، فلابد أن تأتي العملية منذ البداية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وللمنظمات التي تمثلهم وبما يتفق مع مبدأ المشاركة على نحو ما ينعكس في المادة ٣ من الاتفاقية.

١٢ - وينبغي تقديم التوجيه بشأن إدراج مبادئ وأهداف الاتفاقية في أي تنقيح يتم لبرنامج العمل العالمي وللقواعد الموحَّدة أو لدى وضع قانون وسياسات الإعاقة على المستوى المحلي.

١٣ - وفي عمليات التشاور التي تتم في سياق وضع وتنقيح وتنفيذ القواعد والمعايير المحلية فيما يتصل بالإعاقة يمكن التطرق إلى ما يلي:

- حالة ذوي الإعاقة في البلد
- الإطار القانوني القائم لكفالة حقوق ذوي الإعاقة سواء بموجب الدستور أو بموجب التشريعات
- الحاجة إلى إصلاح للقوانين والسياسات في ضوء الاتفاقية
- الآليات القائمة في إطار الحكومة أو في استقلالية عنها فيما يتصل بالتحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المعاقين وكفالة تعزيز حقوق التعليم والإعاقة
- وجود هيئات وآليات وطنية مكلَّفة بولاية لرصد حقوق ذوي الإعاقة
- كفاية الموارد التي تكفل تنفيذ برنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة والاتفاقية ومدى الامتثال لإجراءات الرصد

١٤ - كما إن عملية التشاور في أي جانب من جوانب التنفيذ لا بد وأن تكفل مشاركة فعالة من جانب ذوي الإعاقة الذين يتعرضون لأشكال متعددة أو قاسية من التمييز، أو الذين يتطلبون المزيد من الدعم الأكثر تركيزا وبما يتفق مع برنامج العمل العالمي المنقَّح والقواعد الموحَّدة والاتفاقية على نحو ما يرد في الفقرتين (ي) و(س) من الديباجة.

١٥ - وفي ضوء عمليات التشاور الوطني الشاملة خلال سياق التنفيذ، ينبغي أن تعد الحكومات التوصيات المتصلة بالاحتياجات التي تتطلبها تغييرات القوانين والسياسات وبما يتفق مع الصيغة المنقَّحة من برنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة ومع الاتفاقية. وينبغي لمثل هذه الممارسات في مجال الاستعراض أن تكون شاملة وأن تتم من منطلق معرفة أن القوانين والسياسات المتصلة بالإعاقة أمور متقاطعة وتتخلل قطاعات شتى.

١٦ - وفي جميع المبادرات المتصلة بقوانين وسياسات وبرامج الإعاقة لا بد أن تخصص الدول الموارد الكافية بما يكفل الاضطلاع بعملية تشاور فعالة تتصل بتنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة وبما يتسق مع الاتفاقية ذاتها.

باء - الإعلام ونشر القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة

١٧ - يستلزم الأمر نشرا واسع النطاق للقواعد والمعايير الدولية بشأن الإعاقة بشكل ييسر الاطلاع عليها وبما يتفق مع المادة ٤٩ من الاتفاقية، وضمن نطاق الوكالات ذات الصلة بالحكومات والجماعات المعنية الكبرى بما في ذلك منظمات المعاقين والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية والسلطة القضائية والمؤسسات الأكاديمية وسائر المؤسسات التربوية.

١٨ - وينبغي الإفادة الفعالة من وسائل الإعلام في استطلاع آراء أعضاء الجمهور وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة بشكل عام في البلدان الأوسع حجما والموزَّعة جغرافيا. كما أن شبكة الإنترنت وعمليات البث الإذاعي والتليفزيوني ينبغي استخدامها لنشر المعلومات بشأن التخطيط الوطني للأعمال المضطلع بها استنادا إلى برنامج العمل المنقح والقواعد الموحَّدة وبما يتسق مع الاتفاقية ومع عمليات التنفيذ، فضلا عن ضرورة الوقوف على استجابات الجمهور. وينبغي إيلاء الاعتبار لعنصر الإتاحة بما يكفل الفرصة لجميع قطاعات مجتمع الإعاقة لتلقي المعلومات وتقديم المدخلات بشأن التنفيذ وبما يتسق مع المادتين ٩ و ٤٩ من الاتفاقية.

جيم - التنسيق دعما للقوانين والسياسات والبرامج في مجال الإعاقة

١٩ - لا بد أن يتم تنسيق الأعمال فيما يتصل ببرنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة بالاقتران مع استراتيجيات التنفيذ للأهداف الإنمائية للألفية توخيا لشمولها المزيد من عناصر الإعاقة والأشخاص المعاقين.

٢٠ - وينبغي تقديم المساعدة التقنية للدول عندما يُعهد لها بالنظر في إنشاء أو تخصيص آلية تنسيق داخل الحكومة ذات الصلة لتيسير الأعمال المتخذة دعما لقانون وسياسة الإعاقة في قطاعات مختلفة وعلى صُعد مختلفة وبما يتفق مع روح التنسيق التي تعبر عنها الفقرة ٣٣ من الاتفاقية.

٢١ - كما ينبغي أن يشمل تنسيق الإجراءات المتعلقة بالقواعد والمعايير الدولية بشأن قانون الإعاقة وسياساتها، تنسيقا يتم بين الدول وبين المنظمات الحكومية الدولية المعنية، وكذلك بين منظمات التكامل الإقليمية باعتبار أن مشاركة الدول ومنظمات التكامل الإقليمي في الاختصاصات وعمليات التنسيق والتشاور أمر يتسم بأهمية خاصة.

دال – إدراج الإعاقة ضمن الآليات الوطنية لرصد وتقييم التقدم في النهوض بالمعاقين في مجال التنمية

٢٢ – على الحكومات، طبقا لنُظمها القانونية والإدارية، أن تصون وتدعم وتخصص أو تنشئ إطارا بما في ذلك آلية مستقلة واحدة أو أكثر، ومن ذلك مثلا مجلس وطني لحقوق الإعاقة أو لجنة وطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية ورصد تنفيذ برنامج العمل العالمي المنقَّح والقواعد الموحَّدة والاتفاقية طبقا للفقرة ٢ من المادة ٣٣ من الاتفاقية. وينبغي تقديم الموارد الكافية لفعالية الرصد عملا بالمادة ٣٣ من الاتفاقية بما في ذلك ما يكفل مشاركة المنظمات الممثِّلة لذوي الإعاقة وإسناد دور كامل لها في عملية الرصد طبقا للفقرة ٣ من المادة ٣٣ من الاتفاقية. وبصفة خاصة لا بد من توافر الموارد الكافية لتمكين الحكومة من شن حملة إعلامية وتثقيفية شاملة تكفل اتساع نطاق المعرفة والفهم لحقوق المعاقين.

هاء – صياغة خطط التنمية الوطنية التي تشمل الإعاقة وخطط العمل الوطنية المحدَّدة للنهوض بحقوق ذوي الإعاقة

٢٣ – ينبغي استخدام القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالإعاقة من أجل دعم وتوجيه وضع خطط العمل الوطنية بشأن حقوق الإعاقة و/أو كفالة التغطية الشاملة لقضايا حقوق الإعاقة في أي خطة عمل تتصل بحقوق الإنسان والتنمية. ومثل هذه الخطط، سواء كانت تتعلق تحديدا بالإعاقة أو تتصل بحقوق الإنسان على نحو أعم، ينبغي أن تضع استراتيجية عمل تشمل خطوات محدَّدة وتضم جداول زمنية وأهدافا عملية تتوخى تحسين الحماية وتعزيز حقوق الإنسان في بلد بعينه. ولا بد للخطة أن تكون محدَّدة قطريا وعلى ذلك ينبغي لها أن تتصدى للاحتياجات الخاصة للبلد المعني. والمسؤولية عن الخطة هي دور تضطلع به الحكومة، ومع ذلك فلا غنى من أن تشارك الأطراف صاحبة المصلحة بمن في ذلك ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام والجمهور العام في العملية ذات الصلة. كما أن التقييمات الأساسية، وهي عنصر جوهري من خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ينبغي أن تشمل نظرة عامة على الإطار المؤسسي والقانوني للإعاقة في بلد ما من أجل حماية حقوق الإعاقة إضافة إلى المؤشرات الاجتماعية المتصلة بحقوق الإعاقة واستعراض حقوق الإعاقة وأولوياتها وتحدياتها بما في ذلك ما يشمل حالة حقوق الإنسان لذوي الإعاقة.

واو – تيسير جمع وتحليل وتبادل المعلومات

٢٤ – ينبغي تحقيق التكامل والتنسيق فيما بين عمليات جمع وتحليل وتبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة في الأجلين القصير والطويل دعما لتنفيذ حقوق الإنسان للمعاقين في مجال التنمية. ولهذه الغاية يمكن متابعة الأنشطة التالية.

٢٥ – يجب اتخاذ التدابير الكفيلة بتيسير ودعم أداء الشبكة العالمية للمؤسسات والمرافق المسؤولة عن جمع وتحليل وتبادل المعلومات ولأغراض الملاحظة المنهجية على الأصعدة كافة ويشمل هذا أمورا شتى منها ما يلي:

- ضمان أن يتصدى جمع وتحليل وتبادل المعلومات لتلبية احتياجات الجماعات المحلية من ذوي الإعاقة واحتياجات صانعي القرارات بغية حل المشاكل المحدَّدة فضلا عن ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في تلك الأنشطة
- دعم ومواصلة وضع البرامج والمشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف التي تستهدف تعريف وإدارة وتقييم وتمويل عمليات جمع وتحليل وتبادل بيانات ومعلومات الإعاقة، ويشمل ذلك أمورا شتى من بينها المجموعات المتكاملة من مؤشرات الإعاقة
- الإفادة الكاملة من خبرة المنظمات المختصة، الحكومية الدولية أو غير الحكومية، بما في ذلك الخبراء ذوو الإعاقة ومنظمات المعاقين، وخاصة لنشر المعلومات والتجارب المهمة المتصلة بتنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالإعاقة فيما بين الفئات المستهدفة في شتى المناطق.
- إعطاء الوزن الكامل لعملية جمع وتحليل وتبادل بيانات الإعاقة من أجل تنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالإعاقة انطلاقا من المادة ٣١ من الاتفاقية
- العمل على تبادل المعلومات المتاحة من جميع المصادر العامة المتوافرة ثم إتاحتها بصورة كاملة وفورية فيما يتعلق بتنفيذ المعايير والقواعد الدولية بشأن الإعاقة وتخفيف آثار التمييز المرتبط بالإعاقة.

جيم – تعزيز التعليم والتدريب والوعي العام فيما يتصل بالإعاقة

٢٦ – تعزيز حقوق الإعاقة فيما يتصل بالتعليم والتدريب والوعي العام هو عنصر أساسي من عناصر النجاح في تنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتصلة بالإعاقة، على نحو ما تؤكد عليه المادة ٩ من الاتفاقية. ولهذه الغاية ينبغي القيام بالأنشطة التالية.

(أ) العمل على الصعيد الوطني، وحسب الملائم على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، وطبقا للقوانين واللوائح الوطنية وضمن الاختصاصات ذات الصلة على تعزيز وتيسير ما يلي:

- وضع وتنفيذ البرامج التعليمية وبرامج الوعي العام بشأن الاتفاقية
- إتاحة سُبل وصول الجمهور إلى المعلومات بشأن الاتفاقية
- المشاركة العامة في التعامل مع الاتفاقية
- تدريب العاملين العلميين والتقنيين والإداريين المشاركين في تنفيذ قوانين وسياسات الإعاقة

(ب) التعاون على استخدام الهيئات القائمة على المستوى الدولي وتعزيزها، والعمل عند الاقتضاء على:

- وضع وتبادل المواد التثقيفية والإعلامية بشأن حقوق الإعاقة
- وضع وتنفيذ البرامج التثقيفية والتدريبية بما في ذلك دعم المؤسسات الوطنية وتبادل أو إعارة الموظفين من أجل تدريب الخبراء على حقوق الإعاقة ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية
- عقد المؤتمرات الإقليمية بشأن النهوض بحقوق الإنسان للمعاقين في مجال التنمية ودمج عنصر دينامي لبناء القدرات في جميع هذه المؤتمرات على أساس المستويات المختلفة من الخبرة
- تشجيع ودعم عقد المؤتمرات الإقليمية بشأن برنامج العمل العالمي المنقح والقواعد الموحَّدة والاتفاقية بما يكفل أن يكون ثمة دور له أهميته تضطلع به منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمسؤولون الحكوميون وأعضاء المجالس التشريعية والباحثون والأكاديميون وغيرهم

٢٧ - وفي جميع الجهود الرامية إلى تيسير تعزيز حقوق المعاقين في مجال التعليم والتدريب والوعي العام، من المهم تيسير المشاركة الفعالة للأشخاص من ذوي الإعاقات المختلفة وكذلك النساء والأفراد المنتمين لشعوب السكان الأصلين أو المسنين وغيرهم من الفئات. وبالإضافة إلى ذلك من المهم أن تشارك في الحوارات المذكورة أعلاه جميع آليات الرصد المعنية بالإعاقة بما في ذلك المقرر الخاص المعني بالإعاقة، التابع للجنة التنمية الاجتماعية وكذلك لجنة حقوق المعاقين.

المرفق الثاني – مواصلة وضع واستخدام إحصاءات الإعاقة دعما لعملية الرصد والتقييم الشاملة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

١ – يلخص هذا المرفق التقدم المحرز، ويوصي باتخاذ المزيد من الإجراءات لدعم إحصاءات الإعاقة من أجل رصد وتقييم ما تحقق من تقدم في تنفيذ المعايير والقواعد الدولية المتصلة بالإعاقة والتنمية اتساقا مع اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة. كذلك فإن التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية الشاملة للإعاقة ومنها مثلا الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن تتحقق على أفضل وجه بفضل وجود نظام إحصائي يركز على تقييم مدى تكافؤ الفرص اتساقا مع الأهداف والغايات المشتركة للاتفاقية ولبرنامج العمل العالمي وللقواعد الموحَّدة. على أن شِحَة إحصاءات الإعاقة فيما بين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ما زالت تشكل عقبة تعوق تحقيق الأهداف المذكورة بالنسبة للمعاقين. وبرغم أن التقدم الذي تحقق مؤخرا في إحصاءات الإعاقة يدعم وضع مؤشرات تتعلق تحديدا بالإعاقة بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وبحيث يمكن تعميمها ضمن مسار الإحصاءات الرسمية، فثمة جوانب تتصل بالإعاقة من النظام الإحصائي المتفق عليه دوليا فيما لا تزال تشكِّل تحديا بالنسبة إلى تنفيذ ورصد الأهداف المذكورة.

٢ – ويمكن أن يلاحَظ أيضا في هذا السياق أن تبويب البيانات استنادا إلى المؤشرات الحالية للأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للمعاقين، فضلا عن مصادر البيانات الأخرى، لا بد وأن يهيئ أساسا فوريا يقوم عليه التحليل والإبلاغ عن حالة المعاقين في رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني.

٣ – أما الاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها لتحسين عنصر المقارنة والسلامة والمأمونية لإحصاءات الإعاقة فتشمل: (أ) المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ٢[(أ)] التي تورد بصورة واضحة ولا لبس فيها التوصيات التي تحض على إدراج خصائص الإعاقة بوصفها موضوعا للتعداد. (ب) التصنيف الدولي لأداء الإعاقة والصحة الذي يقدِّم معيارا موحَّدا للتعريفات والمفاهيم والتصنيفات و (ج) المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي تهدف إلى كفالة السلامة والمأمونية للبيانات وتفسيرها.

٤ – وفي منشور الأمم المتحدة الصادر بشأن المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن التنقيح ٢ يرد أن ”تقييم تكافؤ الفرص هو الغرض الذي يتم تحقيقه على

(أ) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.XVII.8.

أفضل وجه من خلال تعداد'' كما تذكر المبادئ والتوصيات أن التعداد هو مصدر مهم للبيانات فيما يتصل بالمعاقين، بينما تساعد بيانات التعداد على رصد الأحوال الاجتماعية والمعيشية لذوي الإعاقة فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس والتحصيل التعليمي والعمالة والحالة الزواجية وترتيبات المعيشة. وبالإضافة إلى ذلك تقدِّم بيانات التعداد أساسا لوضع وتقييم السياسات والبرامج التي تلبي احتياجات المعاقين.

٥ - ويصف منشور الأمم المتحدة الصادر بشأن مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن، التنقيح ٢ كيف أن بيانات التعداد يمكن استخدامها للتوصل إلى عدد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك فمن المسلَّم به أن جميع مصادر البيانات، ومنها التعداد واستقصاءات العينة والسجلات الإدارية تدعو الحاجة إليها من أجل تلبية متطلبات كثيرة تقتضيها البيانات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - واستنادا إلى الاتفاقات القائمة، فإن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي يمكن استقاؤها من بيانات التعداد تشمل: (أ) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب في المجموعة العمرية ١٥ إلى ٢٤ سنة؛ (ب) نسبة النساء اللاتي يُجدن القراء والكتابة إلى الرجال من المجموعة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة؛ (ج) حصة المرأة من الاستخدام بأجر في القطاع غير الزراعي؛ (د) معدل بطالة الشباب في المجموعة العمرية ١٥ - ٢٤ سنة سواء لكل نوع أو للمجموع. وكل من هذه المؤشرات يمكن أن يكون له صلته وفائدته بالنسبة لمقارنات الأشخاص الذين يعانون الإعاقة والذين لا يعانونها، كما أنها أوصت بالفعل بإجراء تبويبات تمت بالفعل أو تبويبات إضافية للمبادئ والتوصيات بحيث يمكن استخدامها للتوصل إلى إحصاءات بشأن الإعاقة تتصل بهذه المواضيع[ب].

٧ - وتضم قاعدة بيانات حولية الأمم المتحدة الديموغرافية جولة عام ٢٠١٠ من البيانات المتفق عليها دوليا من البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن مع ما يتصل بذلك من استقصاءات بالعينة وسجلات إدارية. وفي دورتها الرابعة والثلاثين، المعقودة في عام ٢٠٠٣، أكدت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة على الحاجة إلى كفالة جمع إحصاءات مقارنة دوليا، وأقرت جمع إحصاءات الإعاقة على أساس منتظم من خلال الحولية الديموغرافية للأمم المتحدة ونظامها باستخدام إحصاءات استبيان الأداء والإعاقة البشرية.

٨ - ومنذ ذلك الحين قامت الشبكة المذكورة بجمع بيانات الإعاقة على المستوى الوطني من خلال الاستبيان الذي يجمع معلومات يمكن استخدامها لتقييم مدى تنفيذ الدول الأعضاء الاتفاقات الدولية فيما يتصل بالإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. ويتم هذا من خلال مجموعة

(ب) المرجع نفسه، الفقرة ٣ - ١٢٤، الجدول ٤.

مشتركة من البيانات المفيدة بدورها التي تعقب رصد التقدم نحو الأهداف والغايات المشتركة التي تتوخاها الاتفاقية وبرنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة. كما أن الاستبيان يضع الصيغة التي تتبعها الدول الأعضاء كي تقدِّم إلى الأمم المتحدة تقاريرها بشأن إحصاءات الإعاقة المستقاة من تعداداتها واستقصاءاتها بالعينة وسجلاتها الإدارية، بما في ذلك الإحصاءات المتصلة بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية والتعليمية لذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠٠٥ قدم ٤٥ من الدول الأعضاء تقارير عن إحصاءاتها الوطنية في مجال الإعاقة وتم تجميعها في قاعدة بيانات الحولية الديموغرافية.

٩ - وقد رحَّبت اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والثلاثين بتشكيل فريق واشنطن بشأن إحصاءات الإعاقة بوصفه مجموعة حضرية وأيّدت برنامجه فيما لاحظت: (أ) الحاجة إلى أدوات موحَّدة ومؤشرات مقارنة بشأن الإعاقة؛ (ب) الصلة بين أعماله وبين المجال الأوسع نطاقا الذي يضم الدمج والاستبعاد في المجال الاجتماعي؛ (ج) أهمية صحة ومواءمة البيانات التي تجمعها المنظمات المختلفة. ويهدف فريق واشنطن إلى تطوير نهج موحَّد لرصد تنفيذ الصكوك الدولية المتصلة بالإعاقة، بما في ذلك الاتفاقية وبرنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة من خلال تقييم تكافؤ الفرص عن طريق استخدام المقاييس العامة للإعاقة. كما تم تشجيع الدول الأعضاء على دعم هذا العمل واستخدام إحصاءات الأداء والإعاقة كوسيلة لمزيد من دعم وتعميم عمليات الإبلاغ والتحليل في مجال الإعاقة ضمن المسار الرئيسي لرصد الأهداف الإنمائية العريضة.

١٠ - على أن التحديات الرئيسية التي تم الوقوف عليها في الإحصاءات المتوافرة بالنسبة للإعاقة يمكن أن تشمل ما يلي:

- كثير من البلدان لم تقم حتى الآن بما يلي: (أ) إدراج سؤال بشأن الإعاقة في التعداد أو جمع إحصاءات عن الإعاقة من خلال وسائل أخرى؛ (ب) إنتاج تبويبات للتعداد؛ (ج) نشر النتائج أو (د) الإبلاغ عن النتائج بطريقة موحَّدة إلى الأمم المتحدة.
- وفي ضوء الحاجة الشديدة لبيانات الإعاقة من أجل رصد برنامج العمل العالمي والأهداف الإنمائية، تحتاج القدرة الوطنية على الإبلاغ عن إحصاءات الإعاقة إلى تدعيم. كما أن الاتفاقات الدولية في مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن قدَّمت التبويبات الموصى بها من أجل الإبلاغ عن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص المعاقين وغير المعاقين.

١١ - ومن شأن العناصر الرئيسية التالية أن ترسي أساسا قويا لتلبية متطلبات جمع إحصاءات الإعاقة باعتبار أن جمع بيانات وإحصاءات الإعاقة ونشرها على الصعيدين الوطني

والدولي أمر ينبغي إنجازه وتدعيمه. وبالإضافة إلى ذلك فاستخدام مجاميع البيانات الوطنية من جانب المخططين وصانعي السياسات لأغراض تحليل وإعداد التقارير المتعمِّقة عن حالة المعاقين أمر يحتاج إلى التوسع لكي يلبي الأهداف التي تتوخّاها السياسات والبرامج. وينبغي أن تقوم الدول الأعضاء بجمع البيانات الوطنية بشأن الإعاقة مع اتباع الاتفاقات الدولية المتصلة بمعايير الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالتعدادات واستقصاءات العينة وإدارة نُظم السجل المدني اعتمادا على صيغة متفق عليها في تقديم التقارير ومنها تلك التي تكفلها شبكة الحولية الديموغرافية.

الخلاصة

١٢ - تُحث الدول الأعضاء على إنجاز دورها لعام ٢٠١٠ من تعدادات السكان والمساكن وأن تُبلغ عن نتائجها إلى الأمم المتحدة على أساس الصيغ المتفق عليها دوليا للنشر. وبالنسبة للدول الأعضاء التي وضعت بالفعل مجموعة وطنية من إحصاءات الإعاقة في تعداداتها واستقصاءاتها بالعينة ونظمها للتسجيل الإداري، فإن عليها أن تبلغ هذه النتائج باستخدام الاتفاقات الدولية بشأن معايير الإحصاءات والمؤشرات. وينبغي استخدام المعلومات الإحصائية الدولية التي تقدمها الدول الأعضاء لتقييم التقدم الذي تم من خلال الآليات المعمول بها للرصد والتقييم تنفيذا للاتفاقية ولبرنامج العمل العالمي وللقواعد الموحَّدة فضلا عن الأهداف المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - أما البلدان التي استخدمت أسئلة التعداد فيما يتصل بالإعاقة دون أن تتوصل إلى ما يتعلق بها من تبويبات التعداد ولا نشرت النتائج، فعليها أن تفعل ذلك. وينبغي تقديم المزيد من المساعدة التقنية للبلدان، وخاصة البلدان النامية، في جهودها لدعم بناء القدرات من خلال تدريب العاملين في مكاتبها الإحصائية الوطنية لإجراء تعدادات فعالة للسكان والمساكن مع ما يتصل بذلك من استقصاءات بالعينة وسجلات إدارية. وفي هذا السياق تُشجع الدول الأعضاء بقوة على أن تستخدم: (أ) المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ٢ و (ب) أعمال فريق واشنطن بشأن إحصاءات الإعاقة التي تدعمها اللجنة الإحصائية لتخطيط إحصاءات الإعاقة.

١٤ - ويُشجع بقوة على تقديم التقارير الدورية من خلال آليات الإبلاغ الملائمة ضمن نطاق الأمم المتحدة بما يعزز استخدام إحصاءات الإعاقة المتاحة حاليا، ومن ذلك ما يتم في سلاسل الموجزات التحليلية بغية المساهمة في تحقيق الأهداف المشتركة للاتفاقية ولبرنامج العمل العالمي والقواعد الموحَّدة فضلا عن الأهداف المتفق عليها دوليا بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.